نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١١٢ - ١١٣ / يوليو • تموز - أغسطس • آب ١٩٩٧

هموم الحركة العربية لحقوق الانسان

تتناول هذه النشرة تفصيلاً وقائع اجتماعات الجمعية العمومية الرابعة للمنظمة التى عقدت فى الرباط يومى ٢٦، ٢٧ يونيو/حزيران ١٩٩٧. ويجد القارئ -فى هذا العدد- عرضاً موجزاً، لكن معبراً، للوثائق التى قدمت الى الجمعية العمومية، وتقارير المؤسسات العضوة، وموضوعات جدول الاعمال، والاتجاهات الرئيسية للمداخلات، وكذا نص البيان الصحفى الصادر عن المنظمة فى اعقاب الاجتماعات.

واذا كان التقرير التفصيلى الوارد بالنشرة يعكس وقائع اجتماعات الجمعية العمومية، فان الجمعية العمومية ذاتهاتنطوى على معنى ابعد من مجرد اجتماع تنظيمى للمنظمة، اذ تمثل فى الواقع مؤتمراً موسعاً للحركة العربية لحقوق الانسان، ربما لا يضم كل فصائلها، ولكن يعبر بالتأكيد عن كل توجهاتها كما يعبر عن همومها، وطموحاتها. وقد رسم اربعة عشر تقريراً قطرياً عرضتها افرع المنظمة ومؤسساتها العضوة خريطة تفصيلية لواقع هذه الحركة وهمومها.

أحد الابعاد التى ابرزتها هذه التقارير هى مشكلة علاقة منظمات حقوق الانسان مع الحكومات، بدءاً من اشكالية الاعتراف القانونى على نحو ما عبرت المنظمة المصرية والجمعية الكويتية، الى اشكالية حل منظمات قائمة الذى عبرت عنه المنظمة السودانية، الى مصادرة المقار كما عبرت عنه المنظمة اليمنية، الى تعثر الحوار كما عبرت الرابطة التونسية، الى ظهور اتجاهات التقييد التى عبرت عنها وجادلت فيها الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان.

ثمة بعد آخر يقترن بهذه الظاهرة وهو الاعتداء على نشطاء حقوق الانسان، واذا كان اجتماع الجمعية العمومية الرابعة فى غيبة اثنين من قيادات المنظمة تعرض احدهما للاختفاء القسرى وهو الاستاذ منصور الكيخيا، وتعرض الثانى للاغتيال وهو الاستاذ يوسف فتح الله عبرّ عن هذه الحقيقة بشكل حاد، فقد حال قرار سحب جواز سفر د. منصف المرزوقى عضو مجلس امناء المنظمة دون حضوره، وحال قرار مماثل دون حضور نائب رئيس الرابطة التونسية المكلف بالعلاقات العربية وهو أ. خميس قسيلة، الذى كان مرشحاً ليمثل منظمته فى اجتماع الجمعية العمومية، وسجلت تقارير المؤسسات العضوة العديد من الوقائع التى تعرض لها نشطاء حقوق الانسان فى مراحل مختلفة من تطورها، وشكت المنظمة السودانية فى اعقاب الاجتماعات من تهديد تعرض له ممثلها فى الجمعية العمومية من جانب عضو السفارة السودانية فى الرباط بانه سيدفع ثمنها غالياً. اذا قدم تقريراً (مزوراً) عن اوضاع حقوق الانسان فى السودان فى الجمعية العمومية.

واظهرت تقارير المنظمات القطرية بشأن العلاقة مع الحكومات، بعداً اضافياً ففى البلدان التى ترفض حكوماتها الترخيص للمنظمات الحقوقية او السماح لها بالممارسة الواقعية نشأت منظمات حقوقية فى المهجر، ونجح بعضها فى تأسيس مصداقية عالية فى أنشطته وتقاريره، ومايز جهوده عن جهود الجمعيات المعارضة، وتمتع بدرجة من الاستقلالية عنها لكن استمرت ملاحقة الحكومات لمثل هذه المنظمات فى الخارج، وقد أثارت بعض التقارير اشكالية تحفظ المنظمة العربية لحقوق الانسان فى ضم المنظمات المهاجرة وطالبت برفع هذا التحفظ وانضمامها للمنظمة العربية لحقوق الانسان.

ثمة بعد ثان اظهرته تقارير المؤسسات العضوة وهو علاقة منظمات الحركة العربية لحقوق الانسان بالمجتمع، فعبرت تقارير عن الضغوط التى تتعرض لها بعض المنظمات من الجماعات الارهابية او المتطرفة على غرار ما عبرت عنه الرابطة الجزائرية، والمنظمة المصرية، وعبرت تقارير اخرى عن التنافس الحزبى للهيمنة على بعض المنظمات.

اظهرت التقارير كذلك اشكاليات التمويل التى تمثل عنق الزجاجة بالنسبة لنشاط بعض الجمعيات، وعبرت احداها عن انها اصبحت غير قادرة عن طبع تقاريرها، واذا ما استمر الحال على ما هو عليه فقد يتعذر عليها الاحتفاظ بمقرها ويضطر اعضاؤها للعمل من منازلهم، وبينت تنظيمات اخرى ظروف تحولها الى الدعم الدولى، و«الشروط» التى ارستها للحصول على

فى هذا العدد

ص ٢
أوضاع حرية الصحافة فى الوطن العربى

ص ٣
تقرير من الرباط الجمعية العمومية الرابعة للمنظمة العربية لحقوق الانسان

ص ٧
تقارير المؤسسات العضوة

ص ١٥
انتخابات هياكل المنظمة

ص ١٧
المنظمة تطالب بتحقيق مستقل فى جرائم قوات حفظ السلام بالصومال

ص ٢٠
المنظمة تعلن تقريرها السنوى وتستأنف اصدار مجلتها البحثية

عون المنظمات المانحة لضمان استقلالها وسيطرتها على جدول اعمالها. وعبرت منظمات اخرى عن عجزها عن فهم تحفظ المنظمة العربية لحقوق الانسان الحصول على دعم جهات التمويل الدولية لتنفيذ بعض برامجها.

وحظيت مسألة التدريب بقدر كبير من الاهتمام فى تقارير المؤسسات العضوة، فعرضتها منظمات كمظهر من مظاهر نجاحها التى تعتز بها، وعرضتها منظمات اخرى كحاجة ماسة من حاجات العمل تحتاج لمزيد من الاهتمام، ودعت معظم المنظمات المنظمة العربية للقيام بدور مباشر فى موضوع التدريب، كما دعت المعهد العربى لتطوير برامجه لاستيعاب مزيد من المتدربين.

لكن ربما يكون أهم ما اظهرته تقارير المؤسسات العضوة، هو خبرة تجربتها فى الاستجابة لوقائع الانتهاكات، وقد عكست هذه الخبرة تنوعاً كبيراً، ليس فقط بتباين المواقع الجغرافية بين منظمات «الداخل» و«الخارج» ولكن بتباين الاطار القانونى والثقافى من بلد عربى لآخر، بشكل قد يؤيد الافتراض بالعلاقة الطردية بين تنامى العمل المهنى «الاحترافى» وزيادة استقرار المنظمات.

وقد عكست هذه الخبرات اهتماماً عريضاً بهموم حقوق الانسان على الساحة العربية، ودعت لتعمق الاهتمام بحقوق الفئات الاكثر حاجة الى الدعم، والاهتمام بمزيد من المجالات فى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. والبيئة وغيرها. والتوسع فى استخدام الآليات الدولية وخاصة اتفاقيات الشراكة الاوربية العربية لكن لم تتضح الاسبقيات بشكل ملموس، وغابت الدعوة للتخصص تقريباً.

وللذين تابعوا الجمعيات العمومية السابقة للمنظمة العربية لحقوق الانسان من الخرطوم (١٩٨٧) الى تونس (١٩٩٠) الى القاهرة (١٩٩٣) الى الرباط (١٩٩٧)، فقد عبرت المنظمات العضوة بخطاب اكثر التصاقاً بمفاهيم حقوق الانسان، وأقل «تسيساً»، واظهرت، بتراكم الخبرة،فهماً اعمق لاشكاليات العمل وآلياته، وبدت ، رغم كل العوائق، اكثر ثقة بنفسها وبالمستقبل الذى تعمل من أجله.

أوضاع حرية الصحافة فى الوطن العربى

قدم الأستاذ صلاح الدين حافظ عضو مجلس الأمناء وأمين عام اتحاد الصحفيين العرب تقريراً إلى الجمعية العمومية عن اوضاع حرية الصحافة فى الوطن العربى جاء فيه:

اجرت نقابات الصحفيين انتخابات فى كل من تونس والاردن وسوريا والمغرب وليبيا والكويت ولبنان (نقابة الصحافة) ومصر . وبشكل عام ورغم السلبيات القليلة، فان انتخابات المنظمات الصحفية العربية هى واحدة من اهم وادق الانتخابات المهنية والنقابية فى الوطن العربى.

نجح الصحفيون المصريون فى تجاوز ازمة القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الذى حاول تقييد حرية الصحافة، وصدر قانون جديد يعد نسبيا اكثر ليبرالية وتقدماً من القوانين السابقة لكن شهدت الصحافة المصرية خلال الشهور الماضية اعتقال وحبس خمسة صحفيين على ذمة التحقيق بتهمة المشاركة فى انشاء تنظيم سياسى مخالف للقانون، وقد افرج عن ثلاثة منهم.

تعرضت الصحافة والصحفيون فى الاردن خلال السنة الاخيرة لاكثر من ازمة تمثلت الاولى فى استمرار الخلاف بين نقابة الصحفيين ووزارة الاعلام حول مشروع للقانون الجديد للنقابة الذى اعدته الوزارة دون التشاور مع الصحفيين اصحاب الشأن. وتمثلت الثانية فى الاعتقالات التى طالت عدداً من الصحفيين فى ظل الاحداث التى صاحبت الاجراءات الاقتصادية التى اصدرتها الحكومة ومن بينها زيادة الاسعار.

ورغم الافرج عن معظم الصحفيين المعتقلين فقد وقعت أزمة أخطر بصدور مرسوم ملكى بقانون جديد للصحافة فى ١٩٩٧/٥/١٨ ، يمثل انتكاسة للحريات العامة وللحريات الصحفية خصوصاً، حيث شدد شروط اصدار الصحف، بزيادة راس مالها الى الضعف تقريباً مما يعد شرطاً تعجيزياً، كما جعل القانون الجديد المسئولية الجنائية فى حال ارتكاب جريمة صحفية، مسئولية جماعية تشمل مدير الصحيفة ورئيس تحريرها وكاتب المقال.كما وسع الملاحقة لجرائم المس بالجلالة والقدح والذم والاساءة للوحدة الوطنية والأخلاق العامة، كما زاد قيمة الغرامات المالية على جرائم النشر. ورغم كل صور الاحتجاج السلمى التى قام بها الصحفيون والاحزاب وغيرها من مؤسسات المجتمع المدنى،تصر الحكومة على موقفها ولازالت الازمة قائمة ومتفاقمة.

وتعرض الاعلام اللبنانى لازمة قوية بسبب قانون تنظيم الاعلام المرئى والمسموع، الذى جوبه برفض واسع من القوى الصحافية والاعلامية والسياسية باعتباره انتقاصاً من حرية الرأى وانتهاكاً لحرية التعبير فى دولة كانت تتميز دائماً بانطلاق هذه الحريات. وقد تضامن اتحاد الصحفيين العرب مع نقابة المحررين فى نقابة الصحافة فى لبنان خلال هذه الازمة.

وازداد تدهور اوضاع حرية الصحافة الفلسطينية بسبب استمرار الاجراءات القمعية والتعسفية الاسرائيلية ضدها فزادت حالات مصادرة الصحف او وقفها، واحكام الرقابة العسكرية واعتقال وارهاب الصحفيين. وفى الوقت نفسه تعرض الصحفيون لبعض الاجراءات الامنية من قبل الشرطة الفلسطينية.

تراجعت نسبياً موجة اغتيالات الصحافيين الجزائريين خلال الشهور الماضية، بعد ان بلغ عدد الصحفيين الذين تم اغتيالهم اكثر من ٦٥ صحفياً خلال السنوات الثلاث الاخيرة. ولكن الخطر لا يزال قائماً، والازمات تحيط باوضاع الصحف، سواء من حيث مشاكل الطباعة والتمويل والاصدار، او من حيث الحصول على المعلومات، او من حيث استمرار العناصر المتطرفة فى مطاردة الصحفيين او من حيث ضغط الرقابة العسكرية على بعض المواد التحريرية مما يؤدى الى مصادرات مختلفة.

رغم ان المغرب يتمتع بحركة ديمقراطية مميزة تقوم على التعددية الحزبية والاعلامية وتزدهر فى اطارها حرية الصحافة، الا ان الصحافة المغربية تعرضت خلال عام ١٩٩٦ – لنحو ٤٠ حالة من الانتهاكات.

تتمة الموضوع ص (١٦)

(تقرير من الرباط) الجمعية العمومية الرابعة للمنظمة العربية لحقوق الانسان

عقدت المنظمة العربية لحقوق الانسان جمعيتها العمومية الرابعة فى الرباط يومى ٢٦، ٢٧ يونيو/حزيران ١٩٩٧، وشارك فى الاجتماع ممثلون عن ١٤ فرعاً ومؤسسة عضوة تعمل فى البلدان العربية، وفى اوساط التجمعات العربية الكبرى خارج الوطن العربى. كما اشترك فى الجلسة الافتتاحية مستشار جلالة الملك الحسن الثانى ممثلاً للعاهل المغربى، ولفيف من المسئولين المعنيين وقادة الاحزاب السياسيةوالمفكرين. وقد نظمت الجمعية تحت شعار «اطلاق الحريات يعزز الاستقرار»، فى مواجهة التوجه السائد لدى بعض الحكومات العربية بتقييد الحريات بزعم دعم الاستقرار.

أولاً - الجلسة الافتتاحية

تحدث فى الجلسة الافتتاحية السادة محمد عواد مستشار جلالة الملك الحسن الثانى، وأديب الجادر رئيس المنظمة، وعبد العزيز بنانى رئيس المنظمة المغربية لحقوق الانسان، ومحمد فائق امين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان.

عبر **مستشار جلالة الملك** عن ترحيب العاهل المغربى بعقد الجمعية العمومية الرابعة للمنظمة فى المغرب، واضفاء رعايته على هذا الملتقى استطراداً لرعايته لكل ما من شأنه ان يعزز حقوق الانسان، وركز خطابه على دور المغرب فى ترسيخ الحريات، ودعم المؤسسات التمثيلية وسيادة حكم القضاء وتمكين الافراد والجماعات من الآليات القانونية للدفاع عن حقوقهم تجاه الادارة والسلطة، والعمل وفقاً للمبادئ العالمية لحقوق الانسان ودعم البناء الديمقراطى وتفعيل النمو الاجتماعى والثقافى. كما اعرب عن مشاطرة المغرب للمنظمة اهتماماتها فى تعزيز حقوق الانسان، والحاجة الى المزيد من النضال اذ ما تزال بعض البلدان العربية تنتهك فيها حقوق الانسان كما هو الحال جراء الاحتلال الاسرائيلى لفلسطين، كما لا تزال وتيرة التنمية الشاملة فى الوطن العربى دون المستوى المطلوب وتعيق إعمال بعض الحقوق، كما ان الوطن العربى لم يتوافر حتى الآن على ميثاق ملزم لحقوق الانسان.

واستذكر الاستاذ **أديب الجادر رئيس المنظمة** مساهمات اعضاء المنظمة الراحلين، وعرض رؤية نقدية لاداء المنظمة وهيئاتها، وركز بوجه خاص على عدم نجاح المنظمة فى كشف مصير منصور الكيخيا، وعدم حصول المنظمة على الاعتراف القانونى، ودعا الجمعية العمومية لتوجيه مجلس الامناء لحصول المنظمة على الاعتراف الرسمى، وتوجيهه لمتابعة تشكيل اللجان التى ينص عليها النظام الداخلى لتوسيع المساهمة التطوعية. والتاكيد على مهنية المنظمة لتعزيز صدقيتها والتركيز على العمل البحثى والميدانى، والتوسع فى ارسال مندوبين عن المنظمة حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً للتحقق من الادعاءات والانتهاكات. كما دعا الجمعية العمومية لتوجيه الامانة العامة الى القيام بحملات سنوية متخصصة عن احد مظاهر انتهاكات حقوق الانسان، وضرورة عقد دورات الجمعية العمومية ومجلس الامناء واللجنة التنفيذية فى مواقع مختلفة لدعم حضور المنظمة.

وعبر أ. **عبد العزيز البنانى** رئيس المنظمة المغربية لحقوق الانسان عن اعتزازه بعقد الجمعية العمومية الرابعة للمنظمة فى المغرب، واشاد بدور المنظمة العربية لحقوق الانسان فى مجال تنمية حركة حقوق الانسان فى الوطن العربى، وسجل وجود تطورات ايجابية واصلاحات فى المغرب منذ بداية التسعينات، واستمرار نضال المنظمة من اجل تسوية بعض الملفات الموروثة عن فترات سابقة، والقيام بالاصلاحات الضرورية لضمان التمتع الفعلى بالحقوق والحريات الاساسية وتدعيم استقلال القضاء وترسيخ دعائم دولة الحق والقانون.

وعبر أ. بنانى عن القلق من استمرار المنطقة بين مناطق العالم الاكثر تخلفاً فى ميدان حقوق الانسان والحريات الاساسية، وأبرز المعيقات التى تواجهها وفى مقدمتها «الخصاص» الديمقراطى، وتدهور ظروف المعيشة فى معظم البلدان العربية، وتحقير المرأة، وتستر بعض الجهات وراء الخصوصية الدينية والثقافية لمناهضة حقوق الانسان بدعوى انها اجنبية عن حضارتنا بينما تدعو القيم الاسلامية النبيلة لتكريم الانسان والحرية والعدل والمساواة بين البشر التى تشكل أهم الاسس الاخلاقية التى ترتكز عليها المعايير الدولية. كما انتقد تحريف « الشرعية الدولية» بسياسة الكيل بمكيالين فى الشرق الاوسط، فى فلسطين وحصار العراق وليبيا.

وعبر أ. **محمد فائق الامين العام** عن تقدير المنظمة لجلالة الملك الحسن الثانى على ايفاد مستشاره للمشاركة فى افتتاح الجمعية العمومية، واعتزاز المنظمة بعقدها فى رحاب الشعب المغربى، وهو يعزز خطاه باتجاه الديمقراطية، وثقته فى ان تضافر الجهود بين الحكومة والقوى السياسية المغربية قادر على انجاز المهمة واعطاء النموذج الدال على امكان تحقيقها. كما عبر عن اعتزاز المنظمة بانضمام اثنين من التنظيمات المغربية المعنية بحقوق الانسان فى عضويتها. وركز على الجوانب التالية:

* ان اختفاء منصور الكيخيا، او اغتيال يوسف فتح الله ليس دليلاً على فشل المنظمة او انها لا تستطيع ان تحمى الآخرين كما اراد المتسببون فى هذا الاختفاء والذين قتلوا يوسف فتح الله ان يفهمونا ، ولكنه دلالة على ذعر اعداء حقوق الانسان من نمو حركة حقوق الانسان، ونوع التحدى الذى يواجه هذه الحركة، وجدد العهد باسم المنظمة بان تضحياتها لن تضيع هباء.
* بعيداً عن الايجابيات التى حققتها المنظمة والتى قامت بها، وهو ما يتوافر فى تقارير المنظمة، فان المنظمة تهتم بحكم نظامها الاساسى بنطاق واسع من الاهتمامات ووسط التحديات الخطيرة التى تواجهها والامكانيات المحدودة التى يعرفها الجميع

تظهر اشكالية التوفيق بين اهتماماتها غير المحدودة وامكانياتها المحدودة، واذا كان هناك اشياء لم تتحقق فان هذا لا يعنى انها لم تحقق شيئاً، بل بالعكس فان للمنظمة ان تعتز بما انجزته من استقلالية عن الحكومات والاحزاب، وبصدقيتها التى اصبحت ملء الوطن العربى، وللدور الذى انجزته فى تعزيز حركة حقوق الانسان فى الوطن العربى.

وعدّد أ. فائق الاشكاليات التى تواجه حركة حقوق الانسان، وفى مقدمتها وضع الامن فى معادلة عكسية مع الحريات، ووضع السرعة والحسم فى المحاكمات فى معادلة معكوسة اخرى مع الضمانات القانونية والاجرائية، واثارة تناقض مزعوم بين المعايير الدولية والاسلام. واكد على ان مهمة تطوير حقوق الانسان هى مهمة مشتركة بين المنظمات غير الحكومية والحكومات، وانه لا يمكن تصور امكان هذا التطور باستبعاد المنظمات غير الحكومية على نحو ما تحاوله بعض الحكومات، ودعا الى نظرة جديدة للمنظمات غير الحكومية وليس مجرد موقف جديد منها.

كما دعا الى تأكيد آليات الحماية الوطنية جنباً الى جنب مع الدعوة لترسيخ المعايير الدولية، بتعزيز سبل الانصاف الوطنية وسبل تحريك الدعاوى العمومية، وتعزيز المشاركة الشعبية فى صنع القرار الوطنى، وتعزيز آليات التطور الديمقراطى وكفالة حرية عمل المنظمات العمالية والمهنية، وتذليل العقبات القانونية والثقافية والسياسية التى تحول دون تعزيز مشاركة المرأة فى العمل العام ومساهمة القوميات والاقليات مساهمة متكافئة فى شئون بلدانهم، وضرورة التهيؤ للمستقبل ومستجداته التقنية والمعلوماتية والاتصالية.

ثانياً - وقائع الاجتماعات

١ - استهلت الجمعية العمومية اعمالها بانتخاب رئيس ومقرر من غير اعضاء مجلس الامناء، أو المرشحين لعضوية المجلس الجديد، وهما الاستاذان مفلح ابو سويرح رئيس الهيئة الادارية للمنظمة العربية لحقوق الانسان فى فلسطين (رئيساً)، والاستاذ سباق العيد عضو الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان (مقرراً).

٢ - اقرت الجمعية العمومية جدول الاعمال، وتضمن -بعد الجوانب الاجرائية- مناقشة تقرير مجلس الامناء عن نشاط المنظمة فى السنوات الاخيرة، ومناقشة واقرار سياسة المنظمة واسلوبها فى العمل مستقبلاً، ومتابعة قضية اختفاء الاستاذ منصور الكيخيا، وعرض المركز المالى للمنظمة، والنظر فى التعديلات المقترحة على النظام الاساسى للمنظمة، واخيراً انتخاب اعضاء مجلس الامناء.

٣ - تقرير مجلس الامناء:

عرض أ. محمد فائق الامين العام تقريراً شاملاً لمجلس امناء المنظمة الى الجمعية العمومية بعنوان «المنظمة وقضايا حقوق الانسان فى الوطن العربى» تضمن ثلاثة جوانب: تقيم اداء المنظمة فى تفاعلها مع قضايا حقوق الانسان فى الوطن العربى خلال فترة ولاية المجلس، واشكاليات التطور التنظيمى للمنظمة، وسياسة المنظمة فى المرحلة المقبلة.

تناول تقيم اداء المنظمة، تفاعلها ازاء الانتهاكات الرئيسية للحقوق والحريات الاساسية، فرصد مواقف المنظمة من الاعتداءات الخارجية واعمال العنف، والاعدام خارج القضاء وبين ان المجال الذى كان متاحاً بالفعل للتحرك كان للتخفيف من آثار هذه الظاهرة بالتحرك لدى الحكومات والهيئات المختصة لمتابعة الحالات الجماعية او الفردية التى تصلها بمتابعة قضايا اللجوء، والحصار الاقتصادى، او الحظر الجوى، وحالات المفقودين او الاسرى لدى بعض الاطراف، وكفالة حقوق المحاكمة العادلة.

كما بين التقرير ابعاد الممارسات التى تنتهك الحق فى الحرية والامان الشخصى، ورصد تدخل المنظمة لدى الحكومات بشأن العديد من حالات الاعتقالات، وبين انه رغم صعوبة قياس الدور الذى اسهمت به دعوة المنظمة وغيرها من المنظمات الحقوقية العربية والدولية فى قرارات العفو العام والخاص العديدة التى صدرت خلال هذه الفترة، والذى ساهمت فيه عوامل عديدة أخرى، الا انها أسهمت بقدر ما فى تحقيقه، ويشير الى ذلك حرص الكثير من الحكومات على احاطة المنظمة بهذه القرارات او تبرير استمرار الحبس.

وبين التقرير كذلك ان المنظمة ركزت على ظاهرة الاختفاء القسرى بشكل خاص بعد حادث الاختفاء القسرى للاستاذ منصور الكيخيا عضو مجلس امنائها، وبينما حرصت على طرح قضية الاستاذ الكيخيا كرمز لكل المختفين قسرياً فى الوطن العربى، فقد تدخلت لدى الحكومات العربية بشأن مختلف الحالات التى وصلت الى علمها، ومن بينها المغرب والعراق ومصر وليبيا.

وسجل التقرير انماط الشكاوى التى تتلقاها المنظمة فى انتهاك الحقوق القانونية للسجناء وغيرهم من المحتجزين، سواء من حيث ظروف الاحتجاز او الحق فى السلامة البدنية، وبين تدخلات المنظمة فى هذا الصدد ودعوتها المتكررة لاجراء تحقيقات مستقلة وبخاصة فى حالات الوفاة اثناء الاحتجاز بشبهة التعذيب. كما بين ان استجابة الحكومات فى هذا الشأن اخذت طابعاً سلبياً عموماً.

كذلك سجل التقرير تأكيد المنظمة المستمر على استقلال القضاء ومهنة المحاماة ودعوتها الملحة لضرورة توافر المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، والغاء كل اشكال القضاء الاستثنائى، كما بين ان المنظمة اسست آلية داخلية لمراقبة المحاكمات فى القضايا السياسية وقضايا الرأى بالتعاون مع افرع المنظمة والمؤسسات العضوة، وتم اعداد قوائم باسماء محامين متطوعين فى عدد من البلدان العربية من اعضاء المنظمات العضوة لمراقبة المحاكمات البارزة، وضرب امثلة بمشاركة المنظمة فى ملاحظة محاكمات او الانضمام لهيئات الدفاع فى عدد من البلدان العربية من بينها مصر والاردن وتونس واليمن.

واوضح التقرير ان الحريات الاساسية عانت بدورها خلال هذه الفترة من قيود متعددة وانتهاكات جسيمة، وبين مساهمات المنظمة فى مساندة الحق فى التنظيم بغض النظر عن مدى تطابق او اختلاف وجهة نظرها مع ما تنادى بها هذه الاحزاب، كما رصد نشاطاتها فى دعم حرية الرأى والتعبير ومساندة الصحف والصحفيين الذين يتعرضون لاجراءات ادارية او امنية على صلة بممارستهم المهنية، ومشاركتها فى الحملات التى استهدفت مناهضة تقييد

حرية الصحافة او الاعلام فى مصر والاردن ولبنان.

وبين التقرير ان المنظمة اعطت اهتماماً خاصة للحق فى المشاركة، وتابعت عن كثب الانتخابات العامة فى البلدان العربية بمستوياتها المختلفة، وبين ان معظمها أخفق فى اعمال هذا الحق، كما بين ان المنظمة تلقت خلال هذه الفترة دعوات للمشاركة لمراقبة الاستفتاءات والانتخابات فى بعض البلدان العربية وانها اعتذرت عن عدم الخوض فى «مراقبة» الانتخابات لتجنب اعطاء شهادات غير دقيقة او تعميم احكام جزئية حيث لا تتوافر لها امكانات اجراء تغطية شاملة لمراقبة الانتخابات، لكن شاركت المنظمة مع منظمات اخرى فى «ملاحظة» الانتخابات النيابية فى مصر (١٩٩٥) واليمن (١٩٩٧)، وشرعت فى ضوء تزايد مطالبة هيئات المنظمة بالقيام بدور أكبر فى هذا المجال فى اعداد برنامج عمل يشمل تنظيم ندوة موسعة لتقييم خبرة تجربة المراقبة الشعبية على الساحة العربية، واعداد دورة تكوينية لتدريب فرق مراقبة يمكنها من المساهمة فى انجاح هذه المهمة بالتعاون مع المعهد العربى لحقوق الانسان.

وفى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين التقرير ان امكانيات المنظمة لم تتسع منذ تأسيسها لاجراء متابعة منهجية لانتهاكات هذه الحقوق، واقتصرت متابعتها على قضايا منتقاة بحكم الحاحها على الواقع الوطنى والقومى، لكن تميزت دورة ولاية مجلس الامناء الاخيرة ببروز قضايا حقوق المرأة، والتنمية الاجتماعية والغذاء وغيرها فى ضوء تزايد الاهتمام الوطنى والقومى الذى اثاره عقد سلسلة مؤتمرات الامم المتحدة التى عنيت بهذه الموضوعات وشاركت المنظمة فى معظمها. كما بين التقرير ان المنظمة عقدت فى السنة الاخيرة سلسلة من الندوات والحلقات البحثية لتعميق فهم الاشكاليات المتعلقة بإعمال هذه الحقوق وتطوير ادائها فى التفاعل معها.

كما رصد التقرير نشاطات المنظمة **فى مجال تعزيز حقوق الانسان** من خلال استمرار الدعوة لانضمام الحكومات العربية للمواثيق الدولية كمرتكز لتطوير الالتزامات القانونية للحكومات العربية حيال تعزيز احترام حقوق الانسان، ودعوة الحكومات المنضمة لرفع تحفظاتها على الاتفاقيات التى انضمت اليها وتطوير تشريعاتها بما يتلاءم مع الاتفاقيات التى صادقت عليها. كما يرصد انتقادات المنظمة لاوجه القصور فى الميثاق العربى لحقوق الانسان.

واستعرض التقرير نشاط المنظمة الاعلامى، من حيث اصداراتها المباشرة، او تطوير اتصالها بالاعلام العربى والدولى، وجهودها لرفع الوعى بقضية حقوق الانسان سواء بشكل مباشر من خلال الندوات والحلقات البحثية او الدعوة لادراج تعليم حقوق الانسان وبرامجه الواسعة فى هذا المجال.

وفى المجال التنظيمى، أثار تقرير المجلس أربعة قضايا رئيسية: تتعلق أولاها برصد اشكاليات التنظيم مع تفاعلات نمو المنظمة مثل تآكل الارتباط التنظيمى للافرع بالمنظمة وتحولها الى مؤسسات عضوة سواء عفوياً بحكم ضرورات تسجيل بعض المنظمات كمنظمات وطنية طبقاً للقانون الوطنى، او قصداً نتيجة رغبتها فى تأكيد الاستقلالية، وبين ان هذا التطور طرح اشكاليات تنظيمية مختلفة خاصة ان النظام الاساسى نظم العلاقة بين المنظمة والافرع ولم يعالج العلاقة بين المنظمة والمؤسسات العضوة الا عرضاً، ومن ذلك اشكاليات العضوية التلقائية، وتعددية العضوية المؤسسية، والاوعية التنظيمية للعضوية الفردية. كما بين التقرير ايضاً ان تفاعلات النمو، أدت الى تطور بعض المؤسسات الى العضوية الجماهيرية مما اجتذب التنافس الحزبى لقيادة هذه المنظمات.

وبين التقرير ايضاً المعادلة الصعبة بين تناقص الموارد و تزايد اهتمامات المنظمة، حيث تهتم المنظمة بحكم نظامها الاساسى بنطاق واسع من الاهتمامات يشمل مجالى الحماية والتعزيز بشقيها الجماعى والفردى، كما يشمل الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويمتد جغرافياً من الساحة العربية الى الجاليات العربية خارج الوطن العربى، لكن تقصر امكانياتها المحدودة عن متابعة كل هذه القضايا بنفس القدر من التركيز فمالت بالضرورة للتركيز على الحقوق المدنية والسياسية، ومن بينها على تلك الاكثر الحاحاً. وبين التقرير ان التوفيق بين الامكانات والموارد يفرض الاختيار بين النزوع الى التخصص او توفير مصادر تمويل اضافية، ودعا الجمعية العمومية لبلورة توجه محدد فى هذا المجال.

وفى مجال تطوير اداء المنظمة سجل التقرير جهود المنظمة لتطوير وسائل عملها من خلال خطة عمل تعتمد على ثلاث محاور رئيسية وهى: تعزيز مصادر المعلومات، وتطوير نظام المعلومات بتأسيس مركز للمعلومات والتوثيق، وضمان انسياب المعلومات الى الجهات المستهدفة فى توقيتات مناسبة من خلال الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، والانتقال الى مقر جديد يتسع لهذه الانشطة. وقد انجزت المنظمة مهمة الانتقال الى مقر جديد واستكملت الدراسات الفنية لمشروع مركز المعلومات والتوثيق وتسعى الى تمويله من مؤسسات الامم المتحدة، كما قطعت شوطاً فى تنفيذ الشبكة العربية للمعلومات والتوثيق.

وبالنسبة لخطة عمل المرحلة المقبلة، استرجع التقرير عناصر الاستراتيجية التى اعتمدتها الجمعية العمومية الثالثة كاستراتيجية عمل «للعشرية الثانية» من عمر المنظمة على مستوى المفاهيم والاسبقيات والوسائل، واعاد اعتمادها كاساس لخطة عمل المنظمة فى المرحلة المقبلة مع اعطاء اسبقية للبرامج التى تعذر استكمالها نتيجة نقص الموارد المالية مثل شبكة المعلومات، كما بين ان التوصية بتأكيد العمل الميدانى والتوسع فى ايفاد بعثات تقصى للحقائق تتوقف على تدبير الموارد الكافية لانجازها.

وعلى المستوى التنظيمى بين ان استراتيجية عمل المنظمة فى المرحلة السابقة قامت على السعى لتأسيس تنظيمات معنية بحقوق الانسان على الساحة العربية، وافضت الى وجود مؤسسات «متماثلة» وان هذه الصيغة رغم ما حققته من ايجابيات فى دعم حركة حقوق الانسان ككل شابها –نتيجة التماثل– قدر من القصور فى تقسيم العمل «والاعتماد المتبادل»، كما شارفت على نهايتها حيث يتعذر الامتداد التنظيمى للمنظمة الى مواقع جديدة بشكل مؤثر ما لم يطرأ تطوراً جذرى فى سياسات بعض البلدان العربية، ودعا لرؤية تنظيمية جديدة تعتمد على السعى لتأسيس منظمات تقوم على

«التكامل» وليس التماثل مثل تأسيس مركز معلومات حقوق الانسان الذى يعنى بتقديم خدماته للجميع، وشبكة معلومات حقوق الانسان. وذلك على غرار تجربة تأسيس المعهد العربى لحقوق الانسان. ويفرض هذا الاقتراح اشكالاً تنظيمية مرنة، وقدراً كبيراً من الاستقلالية، وتقوم هذه البرامج والاشكال التنظيمية بتدبير مواردها المالية الخاصة بما يخفف العبء على المنظمة.

وقد ناقشت الجمعية العمومية تقرير مجلس الامناء عن نشاط المنظمة وتطورها التنظيمى خلال فترة ولايته، واثرى المشاركون التقرير بعدد من الآراء المهمة تتعلق بتعزيز آليات العمل، وقدرات المنظمة وتأكيد بعض الاسبقيات.

* فيما يتعلق بآليات العمل شدد المشاركون على اهمية : الحملات وتعزيز المقترحات التى اوردها التقرير بشأن تأسيس مراكز متخصصة تمول نفسها ذاتياً عبر علاقات عربية او دولية، واعطاء اهتمام خاص للتدريب وتكثيف ورش العمل والندوات.

×وفيما يتعلق بأسبقيات العمل دعا المشاركون لاعطاء اهتمام خاص لمناهضة التعذيب، ودعم حرية الرأى والتعبير ومراقبة الانتخابات وقضايا المرأة والطفل، والبيئة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنمية الحركة العربية لحقوق الانسان، ودعم المنظمات القطرية على المستوى الدولى، وفتح حوار واسع حول الحركة العربية لحقوق الانسان، وتطوير النقاش حول الفكر الاسلامى وحقوق الانسان.

×وعلى المستوى التنظيمى دعا المشاركون الى تعزيز العضوية الفردية وبخاصة فى البلدان التى لا يتوافر للمنظمة فيها مؤسسات عضوة، وتعزيز العلاقة بين المنظمة والمؤسسات العضوة على اساس تكاملى. وبحث العلاقة بين المنظمة والمنظمات المهاجرة.

٤ – تقرير امين الصندوق عن المركز المالى للمنظمة

عرض د. أحمد صدقى الدجانى امين الصندوق تقريراً عن الوضع المالى للمنظمة فى الفترة من العام ١٩٩٤ حتى ١٩٩٦ : تضمن مقارنات لاهم بنود الايرادات والمصروفات لتلك الفترة واوضح التقرير انه فى بداية عام ١٩٩٧ تم انتهاء اجل معظم الاوراق المالية المملوكة للمنظمة، واستقر الرأى، بعد استشارات عديدة، على شراء اوراق مالية جديدة، كما اوضح التقرير انه لظروف عقد الجمعية العمومية اضطرت المنظمة الى سحب ٧٠ الف دولار لتغطية المصروفات.

وقد اوضح التقرير ان الامانة العامة قامت بمناشدة المنظمات العضوة واعضاء المنظمة (العضوية الفردية) لسداد الاشتراكات المتأخرة وان هذه المناشدة قد حققت بعض النجاح لبعض الافراد الا انه بالنسبة للمنظمات العضوة فان عدد المنظمات التى قامت بسداد متأخراتها واشتراكاتها حتى عام ١٩٩٦ لم يتعد ٥ منظمات.

واشار التقرير الى ان المنظمة قامت فى عام ١٩٩٧ بحملة للحصول على عضوية فردية من عدد من الشخصيات وحققت نجاحاً ملموساً وان الامانة العامة سوف تستمر فى هذا التوجه خلال المرحلة القادمة.

وقد اختتم امين الصندوق تقريره مؤكداً انه فى ضوء محدودية ايرادات المنظمة فانها تتعرض لموقف مالى صعب يتطلب اتخاذ خطوات جديدة واساليب متطورة لجمع التبرعات والاصرار على تسديد الاشتراكات والبحث فى انشاء مركز معلومات حقوق الانسان وشبكة المحامين من اجل حقوق الانسان ومركز حقوق المرأة ومركز الحقوق النقابية وذلك على غرار تجربة تأسيس المعهد العربى لحقوق الانسان على ان تتمتع هذه المراكز بقدر كبير من استقلالية وتنهض مالياً بتدبير مواردها الخاصة وهو ما سيخفف العبء المالى على المنظمة.

وقد ناقشت الجمعية العمومية التقرير المالى للمنظمة الذى قدمه امين الصندوق وشارك المتحدثون امين الصندوق فى قلقه من استمرار عجز موارد المنظمة وطرحوا بعض الآراء؛ أهمها: (١) تعزيز العضوية الفردية. (٢) تمويل مشروعات محدودة من بين انشطة المنظمة عبر التعاون العربى والدولى. (٣) تزكية اقتراح امين الصندوق بشأن عرض كافة تقارير مراقب الحسابات على الجمعية العمومية. (٤) تزكية اقتراح امين الصندوق بشأن تحديد مهام امانة الصندوق فى النظام الاساسى . (٥) توجيه الشكر لكل المتبرعين الذين دعموا المنظمة.

وبعد مناقشة مستفيضة للتقريرين الادبى والمالى اقرتهما الجمعية العمومية وقررت احالة الآراء التى اثارتها الجمعية العمومية الى مجلس الامناء المنتخب للاستهداء بها فى عمله خلال الدورة القادمة ووجهت الشكر لمجلس الامناء ولكل من اسهم فى اعداد هذين التقريرين او اثراهما بالاسهام فى مناقشتهما.

٥ – تعديل النظام الاساسى

أحال مجلس الامناء مقترحات بتعديلات محددة على النظام الاساسى، كما احاط الجمعية بمناقشته لاجهزة المنظمة واداراتها، واتفاقه على طرح الموضوع على الجمعية العمومية.

تضمنت التعديلات المقترحة من المجلس ما يلى:–

أ – تعديل المادة (١٤) لتصبح كما يلى:

(١) العضوية بالمنظمة نوعان: عضوية افراد وعضوية مؤسسات.

(٢) عضوية المؤسسات نوعان: عضوية عاملة وعضوية منتسبة.

ب – تعديل المادة (١٥)باضافة فقرتين لشروط عضوية الافراد للمنظمة وهما:

(١) الا يكون هناك قرائن قوية على تورطه فى مواقف او اعمال معادية او مهدرة لحقوق الانسان.

(٢) أن يكون ملتزماً بمبادئ حقوق الانسان ونشاطاتها.

جـ – تعديل المادة (١٦) كما يلى:

يجوز وفقاً لما يقرره النظام الداخلى قبول اعضاء عاملين او منتسبين من الهيئات والجماعات العاملة فى مجال حقوق الانسان. ويشترط فى المؤسسة العضوة ما يلى:

(١) ان تكون عضويتها نوعية ممن يهتمون بحقوق الانسان، ويكونوا قادرين على اداء هذا الدور.

(٢) ان يتم العمل داخل المنظمة بشكل مؤسسى، وان يتم تكوينها بشكل ديمقراطى.

(٣) ان يسهم اعضاؤها مالياً عن طريق دفع الاشتراكات.

(٤) ان تلتزم باهداف المنظمة العربية لحقوق الانسان واسلوب عملها.

(٥) ان تكون المنظمة مستقلة عن السلطة والاحزاب السياسية.

(٦) ان تتولى جزءاً مكملاً لدور منظمة

اخرى قائمة فى القطر.

(٧) ان توافى المنظمة العربية لحقوق الانسان بتقارير دورية كل عام.

(٨) ان تلتزم بالتحرى فى قضايا معينة تطلبها منها المنظمة العربية لحقوق الانسان.

(٩) ان تدفع المنظمة الاشتراك الذى تحدده هيئاتها المختصة.

(١٠) ويتم قبول المنظمة بصفة منتسب لمدة عام، واذا ما أوفت بالالتزامات المقررة، يكون لمجلس الامناء، بناء على تقرير مفصل من الامين العام واللجنة التنفيذية، تحويل عضويتها الى عضوية عاملة.

ويكون للمنظمة المنتسبة حق التمتع ببعض الامتيازات التى يحددها النظام الداخلى المعنى فيما عدا الانتخاب والترشيح والتصويت.

د – اضافة الفقرة التالية **للمادة (٢٣)**:–

فى حالة شغور احد مقاعد اعضاء المجلس المنتخبين، لاى سبب، يعين المجلس خلفاً له من بين اعضاء المنظمة لمدة لا تتجاوز ولاية المجلس.

وبعد نقاش مستفيض، اقرت الجمعية التعديلات المقترحة من جانب مجلس الامناء، بعد اجراء بعض التعديلات عليها. وقررت احالة التعديلات والمناقشات التى دارت حولها للجنة قانونية لصياغتها صياغة قانونية، واجراء ما تقتضيه من تعديلات موازية على النظام الداخلى.

بعد ذلك ناقشت الجمعية العمومية الاقتراح الثانى الخاص باعادة هيكلة المنظمة وادارتها، واقترح احد الاعضاء اجراء تعديل يقضى بتحديد مدة عضوية مجلس الامناء بولايتين، وتحديد مدة ولاية المناصب القيادية بولاية واحدة، والنص على ان يكون الامين العام متفرغاً. واعترض بعض الاعضاء على اسلوب اقتراح التعديل، وتعارضه مع النظام الاساسى، بينما جادل آخرون بان الجمعية العمومية هى السلطة العليا فى المنظمة وتستطيع ان تضيف او تعدل أو تلغى قرارات الهيئات الاخرى، وجادل آخرون بانه رغم ان الجمعية العمومية سيدة نفسها فان ذلك يجب ان يتم فى حدود جدول الاعمال الذى اقرته ووفق الاصول والضوابط التى يقررها النظام الاساسى. واضاف آخرون انه لا يجوز العمل بعيداً عن النصوص والمواثيق وتدخل رئيس الجلسة فعبر انه رغم أهمية الاقتراح لكنه لا يجوز مناقشته فى عجالة وتوافق الاعضاء على اقتراح تقدم به احد الاعضاء بتوصية الجمعية العمومية لمجلس الامناء ان يحدد ويبلور اقتراحات مدروسة لتعديل النظام الاساسى فى ضوء ما جّد فى المنظمة وما جّد على الساحة، وتعديل النظام الداخلى بما ينسجم مع النظام الاساسى.

وفى ختام المناقشات تدخل أ. محمد فائق امين عام المنظمة، معلنا أنه شخصيا مع تحديد فترة ولاية محددة للمراكز القيادية، كما أعلن أنه لن يرشح نفسه فى الدورة القادمة.

فى ختام المناقشات كذلك انتقدت الجمعية المغربية عدم بت مجلس الامناء فى طلبها الحصول على العضوية العاملة فى المنظمة ودعت الجمعية العمومية لحسم هذه المسألة. وقد قررت الجمعية العمومية الاستجابة لهذا الطلب، وحازت الجمعية المغربية على العضوية العاملة للمنظمة بالإجماع.

٦ – تقارير المنظمات العضوة:

(١) المنظمة العربية لحقوق الانسان فى الاردن

قدمت المنظمة العربية لحقوق الانسان فى الاردن تقريراً مكتوباً عن المنظمة، كما ادلى كل من أ. هانى الدحلة أمين سر المنظمة، وأ. رجائى نفاع عضو هيئتها الاداريةبتقارير شفهية تعرضت لدور المنظمة فى الدفاع عن حقوق الانسان على مختلف المستويات وجاء فيها:–

فعلي المستوي المحلي قامت المنظمة بنشاط هام في المساهمة في الدفاع عن معتلقي الرأي والمطالبة بتشريعات تضمن حرية المواطن وحقوقه ومن امثلة ذلك المشاركة في الدفاع عن متهمين امام القضاء مثل قضية المهندس ليث الشبيلات وقضايا الصحف ومعتقلي احداث الخبز وقضية الجندي احمد الدقامسة .

كما قام وفد من المنظمة بزيارة سجني سواقة والجديدة للاطلاع علي احوال السجناء ومطالبهم. وشاركت المنظمة في ندوات واحتفالات وحلقات نقاش حول حقوق الانسان عامة وفي الاردن خاصة ومن امثلتها الندوة الخاصة باستنكار التعديل الاخير لقانون المطبوعات في الاردن، ودورة سليمان الحديدي التدريبية، والمؤتمر الصحفي، والبيان الطارئ حول حقوق الانسان في الاردن، والاحتفالات المختلفة باليوم العالمي لحقوق الانسان. وكان لذلك صدي كبيراً في المجتمع وفي هيئاته – التي اصبحت تستعين بالمنظمة – كما انعكس اثارها في اجهزة الاعلام .

علي المستوي العربي واصلت المنظمة اهتمامها بالاوضاع في الاراضي العربية المحتلة وتضامنها مع حقوق الشعب الفلسطيني في ارضه ووطنه – واستنكار الانتهاكات الاسرائيلية في لبنان خاصة مذبحة قانا والمطالبة برفع الحصار عن الشعب العراقي وتخفيف معاناته المتزايدة.

اما علي المستوي العالمي فقد اسهمت المنظمة من خلال حضور المؤتمرات الدولية (مثل مؤتمر فينا ومؤتمر بكين) وعقد دورة للمعهد العربي لحقوق الانسان في عمان والاتصال مع المنظمات الاخري في الوطن العربي والعالم ولجنة حقوق الانسان التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة. واشار التقرير الي تقدم الفرع باقتراحات لتطوير دور المنظمة العربية لحقوق الانسان نحو المزيد من الفاعلية لاجهزتها وانشطتها والدعوة لتشكيل لجنة خاصة لدراسة جميع الاقتراحات والتوصيات.

(٢) الرابطة التونسية لحقوق الانسان

وأدلى أ. صلاح الجورشى نائب رئيس الرابطة بتقرير شفهى عن الرابطة جاء فيه:–

تمر الرابطة التونسية بظروف صعبة، وهناك فكرة شاعت ولكن حمداً لله بدأت تخف فى الاونة الاخيرة، تقول ان الرابطة التونسية بعد مؤتمرها الاخير اصبحت اما مقدرة من قبل السلطة او تسير وتتبنى مخططاتها وتتحرك وفق توجهاتها، لكن ما اكدته مواقف الرابطة وما سعت اليه منذ المؤتمر الاخير هو ان الهيئة المديرة بقياداتها الحالية (توفيق بودربالة)، الذى لم يتمكن للاسف من حضور فعاليات هذه الجمعية العمومية، حافظت على استقلالية الرابطة رغم صعوبة الظروف التى تمر بها.

الرابطة فى تونس كانت تلعب دوراً اساسياً لكن ضمن شبكة واسعة من المؤسسات والفعاليات الديمقراطية فى بلادنا لكن

تقارير عربية

للاسف اختل التوازن فى السنوات الاخيرة ووجدت الرابطة نفسها تقريباً التعبير الرئيسى الذى يصر على التمسك بالمطالبة بالديمقراطية وحقوق الانسان، وبالتالى وجدت نفسها مثقلة ليس فقط بان تنطق باسمها كمنظمة ولكن باسم المجتمع المدنى التونسى بكل فعاليته، وأثر هذا بطبيعة الحال على سقف الصوت للرابطة، لكن الثابت لمن يطلع على مواقف الرابطة انها حافظت على استقلاليتها بشكل واضح ومؤكد، ولعل جزء من مشاكلها ناتج عن اصرارها على الاحتفاظ باستقلاليتها.

مشاغل الرابطة الان متعددة، ولدينا مشاكل داخل الهيئة المديرة فأحد اصدقائنا، وهو خميس قسيلة عضو الهيئة المديرة المكلف بالعلاقات العربية الذى لم يتمكن ايضاً من حضور هذه الجمعية العمومية لانه سحب منه جواز السفر منذ اكثر من ٦ شهور وايضاً تم طرده من عمله منذ سنة لسبب وحيد هو تأثير نشاطه أو دوره فى الرابطة كلفه ذلك ان فقد عمله وبعد ذلك فقد جواز سفره. كذلك تعذر على السيد منصف المرزوقى حضور الجمعية العمومية لأنه لايملك جواز سفره. وهناك عدد من الشخصيات التونسية الممنوعين من السفر لانهم لا يملكون جواز السفر.

الموضوع الآخر الذى يشغلنا فى هذه المرحلة هو قضية «الامضاءات» اذ يوجد عدد كبير من المواطنين التونسيين من السجناء السياسيين السابقين مجبرين على الامضاء بين ٥-٦ مرات فى اليوم فى مراكز أمنية مختلفة عندما يطلق سراحهم، وبدون ان يكون هناك حكم اضافى، بمعنى آخر غير مسموح لهم بالعمل.

الوضع فى السجون ايضاً من القضايا التى تقلقنا نظرً للكثافة، ومنذ ثلاث سنوات ونحن نطالب بزيارة السجون، ورغم الوعد فلم نتمكن حتى الآن من زيارة هذه السجون واعتقد انه من خلال المعلومات التى لدينا فان الوضع فى السجون سئ.

ونحاول حالياً ان نستأنف الحوار مع السلطة، وكان هذا الحوار استؤنف مؤخراً مع السيد وزير الداخلية ولكن للاسف وبعد ان تم ابلاغنا بالعديد من القرارات الايجابية واصدرنا فى شأنها بلاغاً توقف الاتصال فجأة، واكثر من ذلك لم يتم تنفيذ اى من الوعود او القرارات التى اتخذت. ومع ذلك لم نيأس ونحاول ان نبذل جهداً من اجل استئناف الحوار، لاننا لسنا حزباً معارضاً وليس لنا حسابات مع السلطة، ونعتبر ان منظمات حقوق الانسان فى داخل بلداننا لا تستطيع ان تقوم بدورها الا باقامة جسور وحوار متواصل مع السلطة، ونحن متمسكين بالحوار ولكن فى نفس الوقت متمسكين ايضاً باستقلاليتنا.

(٣) الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان

وأدلى أ. بو جمعة غشير رئيس الرابطة بتقرير شفهى عن الرابطة جاء فيه:

تأسست الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان عام ١٩٨٧ وهدفها الاساسى هو الدفاع وترقية حقوق الانسان. وتعمل الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان فى ظل ظرف خاص يميزها عن بقية المنظمات الاخرى، وهو العمل فى مناطق الحرب، فنحن نعمل تحت ضغط ارهاب اعمى، وهو اعمى، لانه يقتل الكل وقد قتل الرئيس السابق للرابطة الاستاذ يوسف فتح الله الذى لم يكن يحمل اى سلاح ، ويحمل فقط جرائد الصباح، وفى هذه النقطة فنحن مدينون للمنظمة العربية لحقوق الانسان، وخاصة امينها العام الذى وقف الى جانبنا فى محنة اغتيال يوسف فتح الله. فالمنظمة العربية فى شخص امينها العام حضرت الى الجزائر ولم يغادرها الامين العام حتى فتح المقر من جديد ودخلناه معاً، واستأنفنا العمل، وهذا لن ننساه ابداً للمنظمة العربية ولن ننساه ابداً للاستاذ محمد فائق.

ونحن نعمل تحت ضغوط تجاوزات كبيرة تقع من جانب السلطة، واصبحنا كمثل من يمشى على الحبل نواجه اطلاق الرصاص من كلا الاتجاهين، ونرجو من المنظمة العربية ان تهتم كثيراً بالمنظمات العاملة فى مجال قاس مثل الذى نعانيه.

لكن رغم كل هذه الضغوط والصعوبات فاننا متواجدون وندين الارهاب بكلمة واضحة، كما ندين تجاوزات السلطة بكلمات مباشرة. الكل مهدد ولكننا لازلنا على الساحة، وسنستمر فى العمل على حماية حقوق الانسان وترقيتها وتنمية الديمقراطية باعتبارها القاعدة الاساسية لزرع مبادئ حقوق الانسان.

(٤) المنظمة السودانية لحقوق الانسان:

تركزت كلمات ممثلى المنظمة عن اوضاع حقوق الانسان فى السودان باكثر مما تناولت اوضاع المنظمة ذاتها، وتضمنت ما يلى:-

١ - الاعتراض على تشبيه المنظمة بمنظمات المنفى الاخرى باعتبار انها نشأت فى الداخل، وتعرضت للحل، وهى تناهز عمر المنظمة العربية لحقوق الانسان.

٢ - ان الوضع فى السودان يمثل وضعاً خاصاً فى مجال حقوق الانسان فلأول مرة يقوم نظام عربى على اساس حكومة ثيوقراطية (دينية) أفرزت نمطاً مختلفاً من خروقات حقوق الانسان غير معروفة فى اى مجتمع من المجتمعات.

٣ - تتعرض المرأة فى السودان لنوع خاص من الاضطهاد غير العادى يختلف عن ذلك الذى تعانيه المرأة العربية فى الساحات العربية الاخرى، اذ ينبع من افرازات الفكر المغلق للدولة الدينية.

٤ - الحرب فى السودان أصبحت حرباً دينية تفرز نوعاً من الانتهاكات غير الطبيعية.

(٥) المجموعة الفلسطينية:

قدم د. مفلح ابو سويرح ممثل المجموعة القطرية للمنظمة فى فلسطين، ورئيس الهيئة الادارية للمنظمة العربية لحقوق الانسان فى فلسطين (تحت التأسيس) تقريراً مفصلاً عن حالة حقوق الانسان فى فلسطين بعنوان «ثلاثون عاماً على الاحتلال.. (١٩٦٧-١٩٩٧)». استهله بالاشارة الى انقضاء ثلاثين عاماً على الاحتلال الاسرائيلى للضفة والقطاع والاراضى العربية المحتلة الاخرى، وهى اطول فترة احتلال عسكرى على الاطلاق فى القرن الحالى على الاقل، دون ان ينال الشعب الفلسطينى حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وفى مقدمتها حقه فى السيادة على ارضه، ودعوة اللاجئين الى وطنهم والحق فى تقرير المصير. وبين ان صيغة مدريد واتفاقيات أوسلو وما بعدها لم تحد من الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان، وجعلت هذه الانتهاكات عملية

التسوية السياسية الحالية خالية من اى مضمون.

وقد تناول التقرير موضوعه فى قسمين رئيسين عرض الاول لانتهاكات حقوق الانسان من قبل الاحتلال الاسرائيلى ، وتناول ستة جوانب (١) العقوبات الجماعية (٢) والحق فى الحياة والسلامة البدنية. (٣) ومصادرة الاراضى والاستيطان. (٤) الاجراءات الادارية مثل الابعاد والاعتقال الادارى. (٥) وحرية الحركة والتنقل. (٦) واخيراً التغيرات الجوهرية فى القوانين سارية المفعول. بينما تناول القسم الثانى واقع حقوق الانسان فى ظل سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى.

وبين التقرير تفصيلاًصور العقاب الجماعي التي تمارسها اسرائيل وفى مقدمتها هدم واغلاق المنازل وتشريد سكانها. واغلاق الاراضي المحتلة والقدس الشرقية وفرض حظر التجول وتأثيرات ذلك اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً ودينياً. وما يسببه من شلل للحياة بصفة عامة.

كما بين التقرير ابعاد انتهاك الحق فى الحياة وخاصة منذ الانتفاضة حيث استشهد حوالي ٢٠٠٠ مدني في المقاومة الفلسطينية واصيب اكثر من ١٢١ الفاً بينهم النساء والاطفال وكبار السن، وابرز ممارسة التعذيب المنهجي المستمر وفق ما اقرته «لجنة لنداو» من اساليب ادت لوفاة ٢٠٥ معتقل فلسطيني في السجون الاسرائيلية.

اما سياسة الاستيطان ومصادرة الاراضي فوصلت الي الاستيلاء علي حوال ٦٥ ٪ من مجمل مساحة الضفة الغربية وغزة وضم القدس والجولان الي السيادة الاسرائيلية وبناء المستوطنات فيما يستهدف تغيير معالم الاراضي الفلسطينية ديموغرافياً وطبوغرافياً حتي بلغ عدد المستوطنات ١٦٥ مستوطنة تضم ٣٠٢٠٠٠ مستوطناً . هذا بالاضافة للاجراءات الادارية وتشمل الابعاد خاصة التركيز علي قياديين بشكل مكثف اثناء الانتفاضة بما في ذلك الابعاد الجماعي وقدر عدد المبعدين حتي عام ١٩٩٢ باكثر من ١٣٠٠ شخص، كذلك الاعتقال الاداري والمحاكمات العسكرية ويقدر من تم احتجازهم باكثر من ٥٠٠٠ شخص.

ومنع السفر من خلال سياسات الاغلاق والتطويق ومنع التجول لحد التدخل حتي في رحلات الحج من خلال بطاقات الهوية الخضراء المميزة، وفرض الاقامة الجبرية من خلال اوامر التقييد والرقابة المتعسفة.

وعرض التقرير التغيرات الجوهرية في القوانين السارية لشلّ مؤسسات الشعب الفلسطيني وتدمير اقتصاده لالحاقه بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي وشملت الاوامر العسكرية جميع مجالات العملة والاراضي والضرائب، والاستيراد والتصدير، وتسجيل العقارات والتنقل وتشكيل المجالس البلدية والقروية.

وفي النهاية افرد التقرير فصلاً يستعرض حقوق الانسان في ظل السلطة الفلسطينية منذ توليها في مايو/آيار ١٩٩٤ حيث فاجأت المواطنين بالاداء السيئ لتصادم اولوياتها في فرض الهيمنة وتضخيم الاجهزة الامنية القمعية مع أولوياتهم. فاستمرت من خلال ممارستها انتهاكات حقوق الانسان ومن امثلة ذلك اطلاق الشرطة للنار عشوائياً علي المصلين في مسجد فلسطين بغزة مما أدي لمقتل واصابة العشرات، والتعذيب بهدف تحطيم الشخصية، والاعتقال بدون تهمة وفرض الاقامة الجبرية، وتقييد حرية التعبير والتنظيم والفكر والثقافة، وتشكيل محكمة امن دولة تحاكم المدنيين في قضايا مدنية وتلفيق التهم خاصة للقيادات النقابية، وتهديد الكثير من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بدعاوي امنية وسياسية.

(٦) الجمعية الكويتية لحقوق الانسان

وأدلى أ. عبد العالى ناصر العبد العالى نائب رئيس الجمعية بتقرير عن الجمعية جاء فيه:

على الرغم من الثلاث سنوات التى انقضت منذ انعقاد الجمعية العمومية للمنظمة فى ديسمبر/كانون اول ١٩٩٣ وقبل ذلك وبعده، ونحن نعانى من المشكل القانونى الذى يمثل عقبة رئيسية تحول دون الطموح فى نشر الوعى بشكل واسع فى المجتمع الكويتى بمبادئ وقيم حقوق الانسان وهو ما يحد بالتالى من تنسيب اعضاء جدد للفرع بشكل واسع.

وبالرغم من تلك الظروف التى نتحرك ضمنها فقد تم انجاز التالى:

أولاً: على المستوى الدولى:

* تقديم مسودة مشروع قانون لانشاء الهيئة الكويتية لحقوق الانسان لاخواننا اعضاء لجنة الدفاع عن حقوق الانسان فى مجلس الامة وهو المشروع الذى نأمل الا يتأخر صدوره وألا ترد عليه تعديلات تفقده مضمونه والهدف منه. واذا قدر لهذا المشروع ان يرى النور فى شكل قانون نافذ فسوف يضفى على فرع الكويت الشرعية القانونية كاملة الامر الذى يسمح له بتكثيف نشاطه على المستوى المحلى والمستوى الخارجى.

* متابعة القضية الرئيسية التى تقض مضاجع جميع الكويتيين وتؤلمهم وهى قضية الاسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم من المحتجزين التى تقلق جميع قطاعات المجتمع الكويتى من الناحية الانسانية والامنية.

* الدعوة الى السعى الحثيث والصادق للكشف عن تجاوزات حقوق الانسان التى تمت على اثر التحرير مباشرة، ووضع آلية قانونية شرعية للكشف عن هذه التجاوزات واحالة مرتكبيها للقضاء العادل ليقول كلمته فى حقهم وذلك حتى يتم اقفال ملف هذا الموضوع الذى تثيره باستمرار منظمات حقوق الانسان العالمية.

* متابعة الدعوة التى يتبناها القانونيون الكويتيون بان المواثيق الدولية التى تصدق عليها دولة الكويت بقانون تجد مجالها فى التطبيق لدى المحاكم على اختلاف درجاتها باعتبار ان هذه المواثيق تعتبر جزءاً من القانون الوضعى.

* دعوة كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية الى دعم مشروع انشاء المحكمة الجنائية الدولية للنظر فى جرائم الحرب.

* متابعة القضايا ذات الخصوصية الكويتية والتى تشغل المجتمع الكويتى كله، مثل قضايا الكويتيات المتزوجات من غير كويتى. والابعاد الادارى، والعمالة الوافدة.

* متابعة وحل الكثير من القضايا المحلية الصغيرة.

* اصدار بعض المطبوعات والتهيئة لاصدار مطبوعات اخرى فى مجال حقوق الانسان.

ثانياً: على المستوى العربى:

* التواصل المستمر مع المنظمة العربية لحقوق الانسان، وللفرع حضور دائم فى نشاط المنظمة ممثلاً برئيس الفرع كأحد اعضاء مجلس امناء المنظمة.

* متابعة اوضاع حقوق الانسان فى البحرين.

* متابعة قضية الاختفاء القسرى للاستاذ منصور الكيخيا عضو مجلس الامناء فى القاهرة.

* المشاركة فى مشروع شبكة المعلومات العربية حول حقوق الانسان.

هذا ويأمل الفرع فى مساندة الامانة العامة للمنظمة فى السعى لدى السلطات العليا فى الكويت لاضفاء الشرعية على نشاطه بالموافقة على اشهار (الجمعية الكويتية لحقوق الانسان) وذلك فى حالة تعثر صدور قانون بانشاء الهيئة الكويتية للدفاع عن حقوق الانسان عن مجلس الامه او صدوره مشوهاً.

(٧) الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان

قدمت الجمعية اللبنانية تقريراً مكتوباً عن نشاطات الجمعية في دعم حقوق الانسان في لبنان ومواجهة الانتهاكات التي تتعرض لها. كما بين تدخلات الجمعية بخصوص التوقيفات والاعتقالات التعسفية، وموقفها من مرسوم تنظيم الاعلام، وقضية المعتقلين والمبعدين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية، واهتمامها بأزمة المجلس الدستوري، احتجاز العديد من الاعلاميين اثناء انتخابات الاتحاد العمالي وما يشكله من خرق للحريات النقابية والاعلامية. كما ابرز التقرير نشاط الجمعية في العمل الاعلامي للتوعية بحقوق الانسان واهتمامها بمسائل المساواة والبيئة والصحة وحقوق الطفل. وأكد أهمية عمل الجمعية في اطار عمل الجمعيات ككل في دعم المقاومة في لبنان ومساندة خطط الاعمار والانماء ودعم السلم الاهلي وما له من أثر في التطور الايجابي للمجتمع المدني في لبنان.

واضاف الاستاذ ابراهيم العبد الله رئيس الجمعية فى تقريره الشفهى عن الجمعية ما يلى:

على الرغم من الظروف الصعبة التى يمر بها لبنان وخاصة الظروف الاخيرة، وبسبب الاحتلال الاسرائيلى فان عمل الجمعية اللبنانية تميز بالنجاح والنشاط على مختلف المستويات، وبالطبع فان هذا النجاح لايعد كاملاً خاصة وان احداثنا تطلب المزيد من العمل، وسبب نجاح الجمعية هو التزامها الدقيق بمبادئ حقوق الانسان وشفافيتها وحيادها وعدم انغماسها باى اتجاه لايحترم عملية حقوق الانسان.

وعلى الرغم من خسارة الجمعية لاركان ثلاثة كان لهم الاثر الكبير فى عملها وهم رئيس الجمعية جوزف مغيزل، ود.معن زيادة، والسيدة لور مغيزل، فان الجمعية استطاعت ان تتجاوز هذه الخسارة الكبيرة وتقوم بعملها على خير وجه، وان تتوسع، والسبب فى ذلك انها كانت تعمل بشكل مؤسسة ولا تعتمد على فرد دون الاخر وهذا هو اهم سبل نجاح جمعيتنا فى عملها.

وبين الاستاذ العبد الله ان الجمعية تعمل منذ نشأتها ضمن محورين الاول هو التربية والدعوة لحقوق الانسان والتعريف بها، والثانى هو مواجهة الانتهاكات التى يتعرض لها الانسان فى لبنان، وبالنسبة للمحور الاول فقد حققت المنظمة تقدماً ملحوظاً فى التعريف بحقوق الانسان فى لبنان وفى نشر مبادئها عن طريق العديد من الندوات والمحاضرات وورش العمل وخاصة فى توجهها الى التلاميذ والطلبة وغيرهم من عناصر الشباب، كما استطاعت فى السابق ان تسهم فى تعديل الدستور، بادراج التزام لبنان بالشرعة الدولية لحقوق الانسان فى مقدمته، وان تسهم فى تعديل العديد من القوانين، والانضمام للعديد من الاعلانات والاتفاقيات الدولية ولا سيما اتفاقية الطفل واتفاقية عدم التمييز ضد المرأة، وفى تأسيس اللجنة النيابية لحقوق الانسان. كذلك عقدت الجمعية عقدت العديد من الدورات التدريبية بالتعاون مع المعهد العربى لحقوق الانسان وهى الان بصدد الاعداد لمؤتمر عربى عالمى للتربية على حقوق الانسان وحصلت على موافقة الدولة اللبنانية على استضافته. كما تتجه مساعيها نحو ادخال مادة التربية على حقوق الانسان فى المناهج التربوية واخذت وعداً من رئيس المركز التربوى بادراج مادة حقوق الانسان فى هذه المناهج.

اما بالنسبة للمحور الثانى وهو مواجهة الانتهاكات التى تحصل، فان الانتهاك الاكبر الذى يحدث هو الاعتداءات الاسرائيلية خاصة من حيث التعدى والضرب والاعتقال وغيرها من الانتهاكات المشينة التى تقوم بها اسرائيل، وعلى اثر الاعتداء الاكبر الذى حدث العام الماضى، وما سمى «بعناقيد الغضب» قامت الجمعية بعقد ندوة حول هذا الموضوع تناولت الحق فى مقاومة الاعتداء وحق الدولة المعتدى عليها فى المطالبة بالتعويض فكان لها تأثير كبير وقد طبعت فى شكل كراس، كما تقوم الجمعية بعمل فعال فى مواجهة سائر الانتهاكات التى تقع فى لبنان وتم توزيع مجموعة من البيانات والمواقف التى قامت بها الجمعية، وتحرص الجمعية على الا تتصدى الى اى امر اذا لم يكن لها الامكانيات الكافية للتحقق منه.

وعلى اثر انعقاد مجلس وزراء الداخلية العرب بتونس وظهور نوع من التوجه للحد من نشاط جمعيات حقوق الانسان،و بحث فى مجلس وزراء الداخلية العرب وعبر عنه وزير داخلية لبنان، خاضت الجمعية حواراً مفتوحاً مع السيد وزير الداخلية، وعبرت عن موقفها تجاه هذا الموضوع وعارضت ما تم فيه، وعارضت اية توجه للتضييق على عمل جمعيات حقوق الانسان.

(٨) المنظمة المصرية لحقوق الانسان

عرض أ. محمد منيب أمين عام المنظمة المصرية تقريراً عن المنظمة المصرية جاء فيه:

تعمل المنظمة فى ظروف صعبة بين مطرقة الحكومة وسندان الجماعات السياسية المسلحة التى تتشح بالاسلام كواجهة لها، بمعنى ان الانتهاكات التى يتعرض لها المواطن العربى فى مصر لا تخص الجانب الحكومى فقط، انما تخص هؤلاء الذين يحاولون ابتزاز المواطن المصرى وفرض حالة من التخلف والجمود لاى محاولة للتطوير والتنمية داخل مصر، وتسعى المنظمة فى خطها الرئيسى لمواجهة هذه الانتهاكات أياً كان مصدرها.

فى نفس الوقت تعمل المنظمة فى ظل استمرار حالة الطوارئ ويعنى هذا العمل فى ظل قيد يومى محكوم بنصوص قانون الطوارئ التى تجعل قدرة الحكومة عالية فى التحكم فى مقدرات الحياة السياسية والاجتماعية.

كذلك تعمل المنظمة فى ظل استمرار عدم الاعتراف بها اعترافاً كاملاً من الحكومة، وتتداول المحاكم قضية المنظمة للعام الحادى عشر على التوالى، ولدينا جلسة فى ٩/٢٢ والواقع اننا سعداء بوضعيتنا هذه

لان الترخيص لنا فى ظل قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى يعطى الحكومة الحق فى ان تسيطر على المؤسسات التى تعترف بها يمكنها من السيطرة على خطط المنظمة، وحركتها، وعلاقتها الداخلية والخارجية، وأموالها وما الى ذلك. ونحن نتحرك بشكل قانونى فالقانون ذاته هو الذى يعطينا الحق فى التحرك لحين الفصل قضائياً فى وضعية المنظمة والحقيقة اننا ندفع بهذه القضية ليس للحصول على اعتراف ولكن للذهاب للمحكمة الدستورية لمناقشة القانون ذاته.

ورغم الصعوبات التى تواجه عمل المنظمة استطيع ان ازعم انها استطاعت ان ترسخ مصداقية عالية، وتعمل بشكل يومى فى الوسط الداخلى والدولى وعبر علاقات متشعبة وبالمناسبة فقد حصلت المنظمة على عضوية اللجنة الدولية للحقوقيين، واللجنة الدولية لحرية التعبير وتبادل المعلومات، والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان.

وقد رسخت المنظمة عبر مراحل تطورها المختلفة منذ العام ١٩٨٦ حتى الآن بعض القواعد الهامة التى تعمل فى اطارها بضرورة الفصل التام ما بين العمل فى اطار حقوق الانسان واى نوع من التداخل السياسى والمنظمة المصرية شأنها شأن اى منظمة عربية تتعرض يومياً لمحاولات للسيطرة عليها من قبل القوى السياسية او بعض الاحزاب لكنها نجحت حتى الآن باجماع مجلس امنائها على تعاقباته المختلفة على ضرورة الحفاظ على هذا القدر من الحياد العالى الذى تتمتع به فى اوساط العمل العام.

وتعتمد المنظمة فى عملها على مسألتين رئيسيتين الاولى هى: فكرة العمل الميدانى عبر ايفاد بعثات تقصى حقائق لكافة الانتهاكات التى تصل الى علم المنظمة ولا تصدر من المعلومات الا ما تستوثق منه، وتستطيع ان تواجه بها كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وعلى هذا لم ترد اليها مناقضات لاى تصريح او بيان فى تقرير صادر عنها، والثانية هى سياسة الحملات النوعية وكانت اول حملة، فى العام ١٩٩١ لمناهضة التعذيب فى مصر ونجحت فى التقليص من هذه الظاهرة والحد قدر الامكان من تفاقمها، واتجهت الحملة الثانية لمناهضة ختان الاناث فى مصر. والحملة الثالثة هى حملة «المساواة الآن»، وتستهدف اعطاء الجنسية لابناء المصريات المتزوجات من اجانب لان القانون المصرى يحجب عنها هذا الحق فى تفرقة واضحة عن الذكور، وبالمخالفة للمعاهدات والمواثيق الدولية بل والدستور المصرى ذاته. اما الحملة الاخيرة، والتى ما زالت مستمرة فى المنظمة منذ صدور حكم محكمة النقض مؤيداً للفصل التعسفى بين د. نصر حامد ابو زيد وزوجته، فتهدف الى تعزيز حرية الرأى والتعبير، والحق فى الاجتهاد والبحث العلمى.

اخيراً تعتمد المنظمة على الدورات التدريبية واقامة ندوات مستمرة. ولا يخلو شهر من عقد ندوة على الاقل فى المقر الرئيسى فضلاً عن ندوة على الاقل فى المكاتب الفرعية، فالمنظمة لها ١٧ فرع على مستوى جمهورية مصر العربية وخمس مكاتب فرعية. بعد ان كانت حتى عام ١٩٩٣، المنظمة تحتل مجرد غرفة فى مقر المنظمة العربية لحقوق الانسان التى تحملتها مشكورة على مدار سنوات بصدر رحب من كافة القائمين على العمل بها وعلى رأسهم الاستاذ الجليل محمد فائق فله ولهم كل الشكر والعرفان.

فى العام ١٩٩٣، ومع استشعارنا بتطور عمل المنظمة وضرورة تناميها فى عملها، مع استمرار قلة ومحدودية الامكانيات بدأنا نفكر فى امكانية التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية لانجاز مشروعاتنا، واستمرت المناقشات فى المنظمة سنتين لقبول الفكرة من حيث المبدأ ،ولم نحصل على تمويل الا بعد ان صدر قرار بالاجماع من مجلس امناء المنظمة ثم عرض على الجمعية العمومية للمنظمة المصرية. ووضعنا عدة شروط لهذا التمويل، اى اننا نحن الذين نضع الشروط فى الحصول على المعونات المالية وليست المؤسسات المانحة، ونحن نصر على إعمال هذا الشرط حتى الآن. ونحدد المشروعات محل التمويل وكيفية الاستفادة بها.

(٩) المنظمة المغربية لحقوق الانسان:

أدلى أ. عبد العزيز بنانى رئيس المنظمة بتقرير شفهى عن المنظمة بين فيه ان المشاكل التى طرحت فى النقاش فى مجلس الامناء الاخير وفى الجمعية العمومية للمنظمة العربية، هى نفس المشاكل المطروحة فى المنظمة المغربية لحقوق الانسان:

أولاً: العلاقة بين العمل الحقوقى والعمل السياسى مطروحة بحدة فى افق تعزيز استقلالية المنظمة المغربية وتجردها عن التأثيرات والفاعلين السياسيين سواء كانوا فى الحكم او فى المعارضة.

ثانياً: المسألة التنظيمية او المعضلة التنظيمية، والحقيقة ان حركة حقوق الانسان سواء كانت وطنية او اقليمية فيها معضلة تنظيمية، وهناك ضرورة لتحديد العضوية الفاعلة والمساندة، ومعايير انتخاب المسئولين فى الهيئات الوطنية والفرعية، واصلاح الهياكل لضمان فاعلية اكبر للمنظمة وضبط طريقة اتخاذ القرارات. وهنالك كذلك ضرورة تنمية «طاقم» المتفرغين فى افق «تنامى الاحترافية». لانه لا يعقل ولا يمكن ان نعتمد فحسب على التطوع، اذا كانت العضوية يجب ان تكون فاعلة، اى تقتضى مساهمة ملموسة فى نشاط المنظمة، لابد ان يكون هنالك محترفين قادرين على تتبع الملفات، لكن القرار يجب ان يبقى فى يد المسئولين المنتخبين، كما ينبغى ضبط طريقة اتخاذ القرارات، لضمان الديمقراطية داخل المنظمة.

ثالثاً: مسألة رصد الانتهاكات، وحتى الان تعتمد المنظمة على الشكايات والتظلمات التى تأتى من كل جهة، ولكن اصبحت الآن تعتمد على ما ينشر ولا يكون موضع تعقيب من السلطات، وبطبيعة الحال لا تتخذ المواقف الا بعد مكاتبة المسئولين لان المنظمة حريصة كل الحرص على متابعة المساعى من اجل خلق حوار جاد مع السلطات والهيئات المعنية بقضية حقوق الانسان. وهذا الحوار لا يتم حتى الان الا استثنائياً.

وفى متابعة المنظمة فى مجال الحماية بلورت ونشرت تقارير سنوية عامة بمناسبة اليوم العالمى لحقوق الانسان كما بلورت ونشرت تقارير موضوعية حول التعذيب، وحول استقلال القضاء، وحول حقوق الطفل، وحول حقوق المرأة، ويكون يوم ٨ مارس اليوم العالمى لمرأة، ويوم صدور تشريع يقيد الاستقلال مناسبة لنقد وضعية القضاء فى المغرب، وترد المنظمة على تقارير

الحكومة المقدمة الى هيئة الامم المتحدة والى اللجان المختصة، وعقبت فى آخر مناسبة على التقرير المقدم من الحكومة المغربية فى نطاق العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك التقرير على المقدم فيها فى نطاق اتفاقية مناهضة التعذيب، وتهتم اكثر فاكثر التطور الذى حصل فى العلاقات ما بين اوروبا وبلاد الجنوب، اى الاتفاقيات المبرمة فى نطاق العلاقات ما بين الاوروبيين وما بين المغرب ودول البحر الابيض المتوسط. و تشترك فى لقاءات مع منظمات الشمال من اجل ضمان مراقبة احترام هذه المقتضيات من الحكومة المغربية.

وثمة شئ جديد مهم جداً، وهو العناية بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية اكثر فاكثر، ولاول مرة فى المغرب العربى وافريقيا نظمت المنظمة ندوة دولية حول الحق فى الصحة وحقوق الانسان وكانت حقيقة ندوة ناجحة وسيصدر عنها كتاب، وينبغى ان يفهم الاخوة عندما نطرح مشاكل او مسائل فى افق تطوير المنظمة العربية أننا نطرحها من منطلق واحد وهو تجربة المنظمة المغربية.

(١٠) الجمعية المغربيةلحقوق الانسان

أدلى أ. عمر زيدى الكاتب العام للجمعية المغربية بتقرير عن الجمعية جاء فيه:

تأسست الجمعية المغربية لحقوق الانسان فى ٢٤ يونيو ١٩٧٩ فى ظل ظروف كانت تسود المغرب من تكدس المعتقلين السياسيين فى السجون والملاحقات وغيرها. وعانت الجمعية من هذه الملاحقات منذ عام ١٩٨٣ وعرف جل اعضائها السجون من ١٩٨٣ وحتى ١٩٨٥ . وقد استطاعت الجمعية منذ نشأتها وحتى الآن ان تؤسس ٤٠ فرعاً من طنجة الى العيون فى الصحراء، وآخر فرع يتأسس الان فى العيون فى الصحراء ونغطى تقريباً جل تراب المغرب.وخلال تاريخ الجمعية، وبعد خروج المناضلين من السجن وجمع من تبقى ممن لا يزالون مستعدون للعمل ، عقدت مؤتمراً العام ١٩٨٦ تحت حصار البوليس ولكن رغم ذلك استطعنا تأسيس فعلنا من جديد فى عام ١٩٩١ الذى كان تجسيداً للمبادئ التى سارت عليها الجمعية من جديد وتجسيد خطة التوسع التنظيمى للاستمرار فى الكفاح الذى سارت عليه فى مجالات حقوق الانسان الخمسة: الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية .

وتميز المؤتمر الرابع فى تاريخ الجمعية فى العام ١٩٩٤ بانه كان مفتوحاً، ليس فقط لمندوبى الجمعية اللذين انتخبوا، ولكن لمندوبى جمعيات اخرى، فشاركت فيه الجمعيات الحقوقية فى المغرب والمنظمة المغربية لحقوق الانسان والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان والجمعيات المغربية لحقوق الانسان الموجودة فى اوروبا او جمعيات عمال الهجرة وجمعيات الشباب فى المغرب والجمعيات النسائية فى المغرب. ولم يكن المؤتمر مفتوحاً فى الجلسات العامة فقط ولكن كذلك فى النقاش داخل اللجان. واعتقد انها تجربة فريدة بالنسبة للمغرب على الاقل.

وتركز الجمعية على عنصرين اساسيين فى عملها. هما اولا الاستمرار فى النضال فى المجالات الخمسة لحقوق الانسان، وكذلك اقامة دورات تدريبية للأطر لاننا مقتنعون بان مجال حقوق الانسان هو مجال خاص. ليس للعمل السياسى او النقابى او الثقافى. وقد قمنا بدورات تدريبية فى هذا الصيف. كذلك سنقيم «جامعة» صيفية فى شهر سبتمبر القادم، والدعوة موجهة لكل الاخوة فى المنظمات العربية الذين يريدون ان يرسلوا من يشارك فى هذه الدورة التكوينية. وبالنسبة لتطورات حقوق الانسان فى المغرب فعلنا مختلف الجهودات للحركات الحقوقية فى المغرب، ولكن الانتخابات الاخيرة ابرزت مأساة جديدة، وهى اعتقال العديد من السياسيين.

وفى المجال الاعلامى تصدر جريدة شهرية وهى جريدة التضامن الوحيدة المختصة فى مجال حقوق الانسان جريدة التضامن وهناك جزء من الجهد الذى نقوم به، التقرير السنوى.

وفيما يخص العلاقات الخارجية استطاعت الجمعية بجهودها ان تقيم مجموعة من العلاقات مع هيئات حقوقية سواء على المستوى الاوروبى او فى كندا او على المستوى العربى واساسأمع المنظمة العربية لحقوق الانسان. وبالنسبة للعلاقة مع المنظمة العربية لحقوق الانسان نشعر بنوع من افقاد جزء من حق المواطنة فى حين ان لنا دورنا الذى يمكن ان نقدمه ونساهم به فى حركة حقوق الانسان العربية وكان يجب ان نتجاوز هذا الوضع منذ العام ١٩٨٩ ، وأرسلنا للمنظمة العربية لحقوق الانسان ولم يتم الاستجابة، وجددنا طلبنا فى العام ١٩٩٣ مرة اخرى ولم تتم الاستجابة ايضاً وفى عام ١٩٩٤ تمت الاستجابة على اساس اننا منتسبون. لكن لماذا الانتساب وليس كامل العضوية لا ندرى، فكل اعضاء مجلس الامناء الذين يجرى معهم الحديث كافراد لا يرون مانعاً ولكن لا ندرى ما هو المانع حين يجتمع مجلس الامناء، اعتقد ان الموضوع مطروح الآن امام الجمعية العمومية ويجب ان تحسم فيه.

(١١) المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديمقراطية:

وزعت المنظمة تقريراً مكتوباً عن حالة حقوق الانسان فى اليمن فى الربع الاول من العام ١٩٩٧ تناول الانتهاكات التى تجرى وتشمل تهديد حق الحياة نتيجة النزاعات والقتال بين القبائل خاصة مع ظاهرة انتشار حمل واستعمال السلاح، وضعف المؤسسات الامنية ازاء تأصل التقاليد والاعراف القبلية وانتشار الامية. وتهديد حق الحرية والامان الشخصى من خلال احتجاز بعض السياح، وتطبيق الحدود الشرعية رغم ظروف اليمن الصعبة اقتصادياً فضلاً عن حالات القبض والسجن بدون تهمة ومحاكمة، وتعرض حرية الرأى والتعبير للقيود من خلال التهديدات الموجهة للصحف والقيود على الدعاة والشيوخ. ودعا التقرير الى اعادة النظر فى قانون حمل السلاح واستخدامه بما فى ذلك حظر حمل الجنود والضباط له خارج نطاق عملهم.

كما أدلى الاستاذ سالم عمر بتقرير شفهى عن المنظمة جاء فيه:-

تأسست المنظمة اليمنية فى العام ١٩٩٢ بعد تحضيرات واسعة بدأت منذ عام ١٩٨٩ وراعت عند التأسيس ان تشمل الساحة الجغرافية كاملة، وارتكز تأسيسها على هذا الانتماء الوطنى، وتشكلت من مجموع المدافعين عن حقوق الانسان. لكن اضطرت المنظمة ان تأخذ تصريحاً من وزارة الشئون الاجتماعية وفقاً للقانون الصادر عام ١٩٦٤

وهو قانون شطرى صدر قبل الوحدة وينظم تكوين الجمعيات الخيرية، وبعد الاجتماع التأسيسى مباشرة تأسست ٩ فروع للمنظمة فى ابرز المحافظات اليمنية فى الجنوب والشمال، وكانت لها مقار وهيئات عاملة، واشتغلت هذه الفروع بشكل دقيق فى متابعة انتهاكات حقوق الانسان وحققت خلال الاعوام ١٩٩٢ - ١٩٩٤ الكثير من الانجازات، من ضمنها على الصعيد الداخلى انها استطاعت من خلال الندوات وخلال الفعاليات ان تبرز ثقافة حقوق الانسان على مستوى مؤسسات المجتمع المدنى، وان تفرضها على الخطاب الرسمى، وكان هذا انجازاً كبيراً.

خلال هذه الفترة ايضاً شكلت المنظمة اول مؤسسة مدنية لمراقبة الانتخابات فى اليمن، ومازالت هذه المؤسسة قائمة وشاركت فى انتخابات ١٩٩٣، ١٩٩٧ ولها تقارير وعملت مؤتمراً صحفياً عن الكيفية التى جرى بها تحضير الانتخابات ونتائجها وكانت دقيقة فيما يتعلق بالخروقات، وابرزت الطعون التى قدمت للقضاء اليمنى.

لكن بعد الحرب عام ١٩٩٤ تعرضت كل مقارات المنظمة للنهب تماماً واصبح الاعضاء فى الفروع يعملون من منازلهم، ونتوقع بانه اذا استمر الحال فى مركز المنظمة وظروفنا المالية الصعبة، ان نشتغل نحن ايضاً كافراد من منازلنا، ونرجو ان يكون هذا مفهوماً لدى قيادة المنظمة الحالية والقيادة القادمة.وتنشر المنظمة كل عام تقريراً عن الانتهاكات، وفى العام ١٩٩٧ استخدمنا اسلوب التقرير الفصلى، وقد وزع عليكم بعد تصويره حيث لم يمكننا ان نحوله الى كتاب لاننا لا نتمكن، ولن نتمكن ان نتابع تمويل طباعة التقارير.

وقد انضمت منظمتنا بعد تأسيسها مباشرة للمنظمة العربية لحقوق الانسان، واصبحت عضو فى الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان وتم تسجيلها فى الامم المتحدة ولها علاقة باللجنة الدولية لحقوق الانسان ونأمل ان نصبح اعضاء فيها.

وخلال الاعوام ١٩٩٢-١٩٩٤ عقدنا عدة فعاليات وابرز ما تمكنا من تحقيقه هو نشر ثقافة حقوق الانسان على مستوى منظمات المجتمع المدنى، ونحاول ان نسهم فى تأسيس مؤسسات المجتمع المدنى من خلال تشكيل جمعيات مثل جمعية مكافحة البطالة وجمعية حماية المستهلك وعملنا لها النظام الاساسى وحددنا لها اهدافها.

وقامت هذه المنظمات ووجهنا ايضاً رسائل مباشرة للاحزاب كى تشكل مكاتب او ادارات خاصة لحماية واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية مع النقابات، خاصة وان الدولة تريد ان تحتضن النقابات.

قضية اخيرة، وهى قضية القضاء ونعرف كيف ادانت المحكمة الابتدائية فى صنعاء الكاتب «عبد الله سعد» واخيه «عبد الجبار» فى قضية نشر، وحكمت عليهم باربع عقوبات منها الجلد بينما الجلد معروف فى قانون العقوبات انه على الزانى او شارب الخمر لكن فى حالة النشر لا يجب. نحن نقترح فى الوقت الذى يقدم دعم للمنظمة العربية لحقوق الانسان، نطلب ان يقدم ايضاً دعم للمنظمات التى فى حاجة ماسة لهذا الدعم لتوسيع نشاطها ولنطلع بشكل اكبر على موضوع الانتهاكات داخل بلداننا.

(١٢) المنظمة العربية لحقوق الانسان فى المملكة المتحدة

أثار د. على أومليل طائفة من الملاحظات المهمة بحاجة الى المزيد من الدرس والحوار، وقد لفت الانتباه لقضية مساهمة فروع اوربا فى قضايا حقوق الانسان والانتهاكات التى يتعرض لها المواطن العربى سواء الفرد او الشعوب العربية، ومثل هذه الملاحظة تجعلنى اتوقف عند قضية ماذا قمنا به او ماذا يمكن ان نقوم به فى بريطانيا على سبيل المثال لا الحصر.

بخصوص العلاقات مع الجهات المختلفة لدينا علاقات واسعة مع العديد من المنظمات العاملة فى ميدان حقوق الانسان لعكس قضايا حقوق الانسان فى الوطن العربى وخصوصاً القضايا التى تتعلق بالشعب العربى عموماً وبشكل خاص القضية الفلسطينية وما يتعر ض له الشعب اللبنانى، وفيما يخص مجزرة قانا نظمنا لقاء فى البرلمان مع اللورد افيردى وغيره من الفعاليات تتعلق بالعديد من الدول العربية فضلاً عن الاسهام فى اعتصام ضد الاعتداء الاسرائيلى على لبنان. وفى بعض الاحيان نتحاشى من التماس او الاحتكاك مع بعض الجهات السياسية فى هذا الميدان كى لا يحدث تقاطع او تماس مع بعض الجهات او الجمعيات السياسية العاملة فى هذا الميدان على الصعيد الفكرى والثقافى. لهذا نظمنا عدداً من الملتقيات الفكرية واذكر من بينها باختصار الملتقى الاول عن «القضية القومية والحوار العربى الكردى فى اطار حقوق الانسان»، والملتقى الثانى بعنوان «حرية التعبير وحق المشاركة السياسية فى الوطن العربى» والملتقى الثالث بعنوان «الثقافة والمثقفون وحقوق الانسان» والملتقى الرابع بعنوان «المرأة وحقوق الانسان» وعقدنا الملتقى الخامس بعنوان «مبدأ التسامح وحقوق الانسان». ويوجد على القائمة ملتقيان الاول فى نهاية اكتوبر(تشرين اول) عن قضية القدس وحقوق الانسان، والثانى عن قضية الحصار وحقوق الانسان.

كذلك نظمنا عدد من الندوات الفكرية منها ما يتعلق بالاغتيال والاختفاء القسرى وغيرها حول قضية منصور الكيخيا تحديداً. وأسسنا لجنة لانقاذ منصور الكيخيا واجلاء مصيره، واجدد هنا المقترح الذى قلته بخصوص تشكيل لجنة عليا لاجلاء مصير منصور الكيخيا.

وبصدد تشكيل لجان اقترح على الهيئة التى سيتم اختيارها تشكيل عدد من اللجان المتخصصة ذات الطابع الاستشارى والمهنى وغيرها من القضايا ذات الطبيعة الخاصة لتنظيم فعاليات وانشطة تتعلق ببعض القضايا المحددة فى اطار توسيع دائرة المشاركة. واشير على سبيل المثال الى تجربة بريطانيا فى هذا الميدان اذ لم تكتف بان تكون اللجنة التنفيذية ممثلة من تسع بلدان عربية وانما اسسنا مجلساً استشارياً لعدد من الشخصيات الثقافية والفكرية كان على رأسها المرحوم بلند الحيدرى وعدد من المثقفين العرب للاستفادة من امكانياتهم وخبراتهم للاشراف على عدد من الفعاليات والانشطة العربية والفكرية التى تنظمها المنظمة.

(١٣) منظمة حقوق الانسان فى الدول العربية / المانيا

وأدلى أ. نبيل يعقوب رئيس المنظمة بتقرير جاء فيه:

تأسست المنظمة فى المانيا فى العام ١٩٩١، وتتكون من مواطنين من مختلف البلدان العربية، وتضم فى عضوية امانتها

العامة اعضاء من ثمان بلدان عربية.

وتعمل منظمتنا على مهمتين: تقديم مساعدات ملموسة للجالية العربية، والمشاركة فى حقوق الانسان فى البلدان العربية.

تهتم منظمتنا بسياسات الهجرة فى الدول الاوربية، وهى سياسات تتسم بفرض مزيد من التقييدات والتضييقات ليس فقط على فرص اللجوء او لم شمل الاسر، بل وتصل الى حد تقييد السياحة والنشاط الثقافى. وتقوم المنظمة بالاتصال بالهيئات المماثلة وغيرها، وتقدم «دار المشورة» الموجودة فى «برلين» وهى مركز يعمل به سبع من العاملين الالمان، على درجة عالية من التخصص، المشورة للمواطنين والمواطنات العرب باللغة العربية، ويعمل ايضاً فيه بعض العرب بشكل تطوعى. هذا المركز هو ايضاً مركز للعمل الفكرى والاعلامى ويصدر نشرة تتضمن الكثير مما تاتى به نشرات المنظمة العربية لحقوق الانسان اضافة الى المواد التى تنتج محلياً.

اضافة لذلك نظمت المنظمة عدداً من الندوات، شرفنا فيها بحضور السيد رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان والامين العام ونخبة من المهتمين بحقوق الانسان فى الدول العربية، وكان من بينهم أ. يوسف فتح الله، وبعد أحد عشر يوماً من هذه الندوة تم للأسف الشديد اغتياله.

وتعمل منظمتنا، المشكلة طبقاً للقانون الالمانى كمنظمة اجنبية، واذكر ذلك لكى اقول باننا هناك اجانب اما هنا فنحن عرب مائة بالمائة. هذه المنظمة ستفتح باب عضويتها الان لكافة الاشخاص اللذين يريدون التضامن مع حقوق المواطنين والمواطنات العرب فى المانيا بغض النظر عن القومية، سبب هذه المسألة ان عديداً من زوجات العرب اللذين يعيشون فى المانيا، او يحتفظون بجنسياتهم العربية. من الزوجات الالمانيات، عاشوا فى البلدان العربية ويريدون ان يقدموا شيئاً بينما هم محرومون من عضوية المنظمة. من هنا سنتخذ هذا الاجراء ولكن هذا يحتاج الى تعديل لائحى فى المؤتمر الرابع للمنظمة فى شهر نوفمبر، ونعتقد بان هذا يمثل قوة للمنظمة دون ان يغير شئاً من طبيعة التزامها بالقضايا العربية او من ان اللغة العربية هى اللغة الرسمية المستخدمة داخل اجتماعات الامانة والمؤتمرات.

ونحن على استعداد ايضاً للتعاون مع المنظمات العربية فى البلدان المختلفة ونحتاج لهذا التعاون بشدة لان المحاكم الالمانية تقبل تقارير هيئات راسخة، وتقارير هيئات تعمل حسب القوانين والقواعد المهنية لحقوق الانسان ان كان بها معلومات ملموسة لحالات اضطهاد ملموس فى هذه البلدان، وكثيراً ما تقدم وزارة الخارجية الالمانية تقارير الى المحاكم عن وضع معين، ونستطيع ان ننفيها بتقارير مضادة والنتيجة هى ان يحصل بعض الناس المضطهدين على حق اللجوء، ونحن شاكرين جداً للتقارير التى وصلتنا عن حقوق الانسان فى مصر لان هذه من الممكن ترجمة اجزاء منها تساعد مساعدة ملموسة اشخاص هاربين من بعض نواع الاضطهاد السياسى وغيره ولو وصلنا للبلدان العربية الاخرى سنكون فى وضع أفضل.

واضاف أ. على زيدان عضو منظمة حقوق الانسان فى الدول العربية/المانيا، وعضو الرابطة الليبية لحقوق الانسان بعداً اضافياً لخبرة التعامل على الساحة الاوربية جاء فيه:-

من خلال تجربتنا الماضية فى اوربا، ومداها الان سبع سنوات فى التعامل فى مجال حقوق الانسان، وانا اتكلم عن المانيا الان، لاتوجد قرية المانية لايوجد فيها منظمة او لجنة اهلية للدفاع عن حقوق الانسان تتبنى قضايا حقوق الانسان فى ارجاء مختلفة من العالم، ولو اخذت ليبيا على سبيل المثال، يوجد ٣٢ لجنة تتبنى سجناء ليبيين، وبلغ عدد من تبنتهم هذه اللجان منذ سنة ١٩٨٧ حتى الآن ١٢٤٦ سجيناً قامت بمراسلة السلطات بشأنهم، ومتابعة حالتهم، والسؤال عن صحتهم، وتدبير بعض الامور المالية وارسالها لهذا السجين أو ذاك، وهذه الاشياء تتم احياناً بمبادرات من الاشخاص انفسهم بحيث يسعوا ويبحثوا عن المنظمات والهيئات العاملة فى هذا المجال ويطلبوا منها المعلومات والمساعدة، وفى بعض الاحيان بمسعى منا نحن كرابطة او من افراد مهتمين بهذه القضية. وهذا افق من افاق يمكن ان ترتادها اى منظمة عربية، او يمكن ان تدعم من يرتادها بالتشجيع وبالنصح وبالمعلومات والارشاد.

الجانب الآخر الذى يمكن ان نرتاده هو المؤسسات الداعمة، فهناك جملة من المؤسسات الخيرية الداعمة، بعضها مؤسسات اوقاف موجودة لمساعدة مشروعات خيرية انسانية فى مجال حقوق الانسان او فى مجال تطوير العالم الثالث. وهذه المؤسسات اذا تم التوجه اليها ومخاطبتها واقناعها بمشروع محدد يمكن ان يأتى منها الكثير. وهى بعيدة عن الحكومة، وبعضها تابع لاحزاب او كنائس، وبعضها تابع لجهات أهلية أخرى معينة مثل ثرى توفى وترك ماله وقفاً لمثل هذه الاغراض، ولا يوجد مشكلة فى التعامل معها واخذ الدعم منها.

الجانب الآخر الذى اود ان اتحدث عنه هو جانب الحوار العربى- الاوربى، او الحوار العربى الغربى ففى فبراير(شباط) حضرنا اجتماعاً، نظمه معهد الدراسات العربية الاوربية فى باريس وطرح قضية الحوار العربى الاوربى. وعندما يسافر اى وزير خارجية، مثل كنكل من المانيا الى الصين تتضمن حقيبته دوماً قضية حقوق الانسان، فامر قضية حقوق الانسان فى العلاقة بيننا وبين هذا العالم مفروضة علينا اما ان تستعملها هذه الدول كورقة ضغط او كوسيلة ابتزاز للحكومات حتى تحرجها، او تستعملها الحكومات فى اطار التعلل بالهوية الثقافية او التمايز الثقافى فى قضية حقوق الانسان. واقتراحى على المنظمة ان ترتاد هذا الامر. وسوف ينظم المعهد العربى الاوربى لقاء حول هذا الموضوع، حول علاج الحوار العربى الاوروبى والاعلان فى البحرين فى فبراير (شباط) القادم ، واتمنى لو يكون للمنظمة، او لحركة حقوق الانسان العربية، تواجداً بكيفية ما بحيث تكون قضية حقوق الانسان مطروحة فى الحوار العربى الاوروبى اينما تتبنى وبصرف النظر عمن يتبناها.

(١٤) الجمعية الكندية - العربيةلحقوق الانسان

وأدلى أ. حكيم أجهر عضو الامانة العامة للمنظمة الكندية - العربية لحقوق الانسان بتقرير شفهى عن المنظمة جاء فيه:

نحن فى كندا نعيش مفارقة مهمة جئنا نحمل تصوراً حتى تشاركونا التفكير فيه. هذه المفارقة اننا لدينا الشعور بمقدرتنا على

فعل الكثير حيث توجد فى كندا منظمات دولية كثيرة نستطيع الاتصال بها، واكدت زيارة الامين العام لكندا امكانية الاتصال بالبرلمان وبالوزراء وبمنظمات غير حكومية، والتأثير على الفاعلية السياسية فى كندا. فنحن لنا القدرة على اجراء الاتصالات وان نحقق عمليات دعم معنوية وسياسية ومالية كبيرة واصر على، «مالية» رغم رفض د. الدجانى، لكن بنفس الوقت امكانيتنا محدودة.

قبل ان نأت الى المغرب، قمنا بزيارة للمركز العالمى لحقوق الانسان بكندا، وهو مركز ذو علاقات دولية واسعة وله تأثير كبير على البرلمان ولديه ميزانية كبيرة، ويملك استقلالية كبيرة فى التعامل مع الدول. واثناء زيارتنا للمركز لم يكن لدينا رقم تليفون خاص او رقم فاكس او مكتب خاص، لهذا كان الوضع محرجاً، نفى الغرب لا يتعاملوا بمقدار ما كان معك من حق وانما على اساس مقدرتك على ان تكون قوياً، فكان موقفنا ضعيفاً رغم اننا تلقينا وعوداً مهمة، وحقيقة كنا نحمل همين: حقوق الانسان من ناحية والاراضى المحتلة من ناحية اخرى.

والمنظمة العربية لحقوق الانسان يجب ان تفتح خطين للصلة طبعاً هذه المسألة من الممكن ان تتوسع لان كل سنة برامجهم السنوية تتزايد بتزايد الدول التى يتعاملون معها على المستوى المالى والسياسى والمعنوى لكنهم دائماً يتعاملون مع المؤسسات ذات الخطوط الموجهة فان تفتح خط على المنظمة العربية لحقوق الانسان وتفتح خط باهتمام اكبر بحقوق الانسان بالاراضى المحتلة.. لكن المشكلة الاساسية اننا فى موقع ضعيف ونحن نجتمع اليوم من اجل المشاركة فى التفكير فى هذه المسألة حتى على مستوى الدعم المالى نستطيع ان نحصل على دعم مالى ولا اعلم لماذا يوجد تخوف من الدعم المالى، ومن المهم للمنظمة العربية ان تدرك اهمية علاقاتها بالمنظمات الدولية والاقليمية ولن يتحقق لها البعد العالمى الا بتحقيق صلات حقيقية مع منظمات الهجرة، وفى هذا الاتجاه يجب ان تكون النشرات باللغة الانجليزية وسمعنا انكم بدأتم بشبكة انترنت واوكد لكم ان الانترنت يجب ان يكون باللغة الانجليزية لنقل قضايا حقوق الانسان فى البلدان العربيةالى الشمال الامريكى. وهذه نقاط اساسية اصر على التفكير بها لاننا فى وضع يمكننا من فعل الكثير.

٧ – انتخاب هياكل المنظمة

بلغ عدد المرشحين لعضوية مجلس الامناء ٢٩ عضواً، انسحب منهم اثنان، وخاض المنافسة ٢٧ عضواً من اعضاد الجمعية العمومية لشغل مقاعد المجلس العشرين. (يحق للمجلس ضم خمسة آخرين بالتعيين لاغراض التمثيل الجغرافى، ودعم مركز المرأة والشباب).

ونظراً لاحتدام الجدل حول بعض القضايا المطروحة، فقد سعى بعض الاعضاء لعمل قائمة توافق تعرض للموافقة بالتزكية، واستطلعوا آراء معظم المشاركين واعدوا قائمة اخذت بعين الاعتبار مبدأ التجديد، وتعددية الرؤى، وتمثيل اكبر قدر ممكن من التجمعات، وتمثيل عناصر الشباب والمرأة، لكن برز فى آخر لحظة رأى بعدم الالتزام بهذه القائمة، واجريت الانتخابات على اساس التصويت الحر (انظر نتائج الانتخابات فى البيان الختامى ص ١٦).

وقد اتاحت نتائج الانتخابات دخول ستة اعضاء جدد للمجلس لاول مرة، بما يوفر عنصر التجديد، كما عززت مواقع الشباب فى المجلس بفوز اثنين اضافيين لاول مرة، لكن ادى اعتذار احدى السيدات عن خوض الانتخابات الى تراجع حصة السيدات فى المجلس الى مقعدين بدلاً من ثلاثة، كما اسفرت الانتخابات عن اختلال فى التمثيل الجغرافى الذى كان سائداً فى المجلس السابق، مما سوف يحتاج لمعالجة من خلال الضم فى الاجتماعات القادمة لمجلس الامناء.

وقد عززت انتخابات اللجنة التنفيذية بدورها مبدأ التجديد، فدخل اللجنة التنفيذية لاول مرة ثلاثة اعضاء من اعضائها السبعة، وجرى تداول ثلاثة مواقع رئيسية هى رئاسة المنظمة، ونائب الرئيس وامين الصندوق.

وقد اتخذ مجلس الامناء، فى جلسته الاجرائية التى عقدها عقب الجمعية العمومية اجراءاً رمزياً مهماً بضم الاستاذ منصور الكيخيا لعضوية المجلس، تعبيراً عن اصراره على مواصلة السعى لاجلاء مصيره.

ثالثاً : البلاغ الصحفى الصادر عن المنظمة عن اجتماعات الجمعية العمومية :

عقدت المنظمة العربية لحقوق الانسان جمعيتها العمومية الرابعة في الرباط يومي ٢٦، ٢٧ يونيو/حزيران ١٩٩٧، بدعوة من المنظمة المغربية لحقوق الانسان، وشارك في الاجتماع مندوبين يمثلون أربعة عشر فرعاً ومؤسسة عضوة ومجموعتين قطريتين من مختلف البلدان العربية وأوربا وكندا، بينما تعذر حضور أحد اعضائها وهو د. منصف المرزوقي الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الانسان بسبب سحب جواز سفره ومنعه من مغادرة بلده.

ناقشت الجمعية تقريراً لمجلس الامناء عن اداء المنظمة في تفاعلها مع قضايا حقوق الانسان، وتطورها التنظيمي، وخطة عمل المنظمة في المرحلة المقبلة. تعهد بالا تضيع تضحيات اعضائه هباء وفي مقدمتهم منصور الكيخيا الذي اختفي قسراً، ويوسف فتح الله الذي اغتيل غدراً، بسبب دفاعهم عن حقوق الانسان.

وقد اقرت الجمعية العمومية تقرير المجلس بعد نقاش مستفيض تناولت فيه سبل تعزيز آليات عمل المنظمة وقدراتها، كما اكدت علي بعض الاسبقيات في الحقوق الاساسية في مقدمتها الحق في السلامة البدنية ومكافحة التعذيب، وفي الحريات الاساسية، وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير والحق في المشاركة، وكذا قضايا المرأة والطفل والبيئة، كما دعت الي تدعيم دور المنظمة في تنمية الحركة العربية لحقوق الانسان وفتح حوار موسع لتحقيق هذا الهدف.

كذلك أقرت الجمعية العمومية التقرير المالي للمنظمة، وناقشت الاقتراحات المطروحة لتنمية مواردها المالية، بما يحفظ استقلاليتها، ووجهت الشكر لكل الذين ساهموا في تعزيز موارد المنظمة المالية وتمكينها من آداء رسالتها وتطوير عملها ودعم استقلاليتها، وقد اطلعت الجمعية العمومية علي تقارير مفصلة عن حالة حقوق الانسان في عدد من البلدان العربية، واستمعت الي خبرات الافرع والمؤسسات العضوة في التفاعل مع مختلف قضايا حقوق الانسان علي الساحة العربية ووسط التجمعات العربية الكبري خارجها، وتوقفت بشكل

خاص عند استمرار انكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة واختيار نظامه السياسي، وانتهاكات اسرائيل المستمرة للقانون الدولي الانساني في الاراضي المحتلة بالاستيطان وتغيير طبيعتها الديمغرافية والعقوبات الجماعية، وطالبت المجتمع الدولي بدعم الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

كما توقفت كذلك أمام الحصار المفروض علي الشعب العراقي، وآثاره التراكمية التي يقع عبؤها الرئيسي علي الشرائح الضعيفة في المجتمع، وأدت الي سقوط مئات الآلاف من الضحايا من الاطفال. وأهابت بالبلدان العربية عدم المشاركة في الحصار، والعمل علي وضع نهاية فورية له، وعدم الركون الي الحلول الجزئية، كما طالبت الحكومة العراقية باجراء تعديلات جذرية في سياساتها تجاه قضايا حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد.

وكلفت الجمعية العمومية المنظمة بالتنسيق مع كل من اتحاد المحامين العرب واتحاد الصحفيين العرب لمتابعة قضية الاسري والمرتهنين الكويتين وغيرهم من الجنسيات الاخري لدي النظام العراقي بهدف اطلاق سراحهم واغلاق هذا الملف نهائياً لمصلحة البلدين.

كذلك توقفت الجمعية العمومية عند اعمال العنف والارهاب التي تنشط في عدد من البلدان العربية، وبخاصة في الساحة الجزائرية التي بلغت فيها الامور حداً بالغ السوء، وكذا التجاوزات القانونية التي تلجأ اليها السلطات الامنية في مواجهة هذه الظاهرة باستباحة القانون، ونظام العدالة، وخلق آليات لاستمرار اعمال العنف.

وأعربت الجمعية عن قلقها من استمرار انتهاك العديد من الحقوق والحريات الاساسية في عدد من البلدان العربية ومنها الحق في الحرية والامان الشخصي والحق في السلامة البدنية، وانتهاك المعايير الخاصة بالمحاكمات العادلة، وتقييد الحق في حرية الرأي والتعبير والتنظيم والتجمع السلمي باسم دعم الامن والاستقرار، وحذرت من ان النتيجة الوحيدة لهذه التوجهات والممارسات هي تقويض الحريات والاستقرار معاً، ودعت لاطلاق الحريات كوسيلة لتعزيز الاستقرار وهو الشعار الذي عقدت الجمعية العمومية في ظله.

كذلك أجرت الجمعية العمومية الانتخابات الدورية لانتخاب اعضاء مجلس الامناء، وفاز بثقة الجمعية عشرون عضواً هم (طبقاً للترتيب الهجائي) السادة ابراهيم العبد الله، د. أحمد صدقي الدجاني، د. أمين مكي مدني، بو جمعة غشير، توفيق بودربالة، جاسم القطامي، د.زينب معادي، د.سعاد الصباح، صلاح الدين حافظ، صلاح الدين الجورشي، عادل عيد، د. عبد الحسين شعبان، عبد العزيز بناني، د. علي أومليل، فاروق أبو عيسي، د. محمد عبد الملك المتوكل، محمد منيب، محمد فائق، هاني الدحلة، ياسر حسن. وجددت بذلك نحو ثلث اعضاء المجلس.

وقد عقد مجلس امناء المنظمة المنتخب جلسة اجرائية صباح يوم ٢٨ يونيو/حزيران لاستكمال هيكله التنظيمي، وانتخب السادة: د.علي أومليل رئيساً للمنظمة، ومحمد فائق أميناً عاماً، ود. أحمد صدقي الدجاني نائباً للرئيس، وبو جمعة غشير أميناً للصندوق. وفاروق أبو عيسي، وصلاح الدين حافظ ود. سعاد الصباح اعضاء. وضم المجلس، طبقاً لصلاحياته، الاستاذ منصور الكيخيا الذي تم اختفاؤه تأكيداً لدوره كعضو لمجلس الامناء وتعبيراً من المنظمة علي اصرارها تجاه اجلاء مصيره.

وفي ختام اعمال الجمعية العمومية وجهت الشكر لجلالة الملك الحسن الثاني علي ايفاده مستشاره للجلسة الافتتاحية للمنظمة، وللحكومة المغربية والمجلس الاستشاري المغربي لحقوق الانسان، علي التسهيلات التي منحوها للمنظمة لتيسير انعقادها، وللمنظمة المغربية لحقوق الانسان التي شاركت مع المنظمة العربية لحقوق الانسان في تنظيم عقد الجمعية العمومية بالمغرب وللفعاليات المغربية لاهتمامها بهذا الحدث.

أوضاع حرية الصحافة فى الوطن العربى

تتمة المنشور ص (٢)

شملت الصحفيين العاملين فى الصحافة المكتوبة والاذاعة والتليفزيون، اضافة الى المراسلين الصحفيين للجرائد الوطنية، والاجنبية، وقد وصلت غالبية هذه الحالات الى القضاء، الذى برأ بعض الصحفيين من تهم ملفقة.

وفى اليمن تعرض الكاتب الصحفى عبد الله سعد رئيس تحرير جريدة الشورى وشقيقه لأربع عقوبات منها عقوبة «الجلد» فى قضية نشر، مما يشكل سابقة خطيرة فى مجال التضييق على حرية الرأى والتعبير.

كذلك جرت فى الكويت محاولة اغتيال النائب والمفكر والكاتب عبد الله النيبارى باطلاق الرصاص عليه واصابته هو وزوجته عقاباً على موقفه وآرائه كما تلقى رئيس تحرير القبس تهديداً بالقتل.

كما تعرضت الصحافة القطرية لمد وجزر خلال السنة الاخيرة، ففى الوقت الذى جرت فيه اتصالات رسمية بين اتحاد الصحفيين العرب والمسئولين منذ مايو ١٩٩٦، لاقامة جمعية او رابطة للصحفيين القطريين، اقدمت الحكومة على اجراء سلبى مفاجئ بايقاف صحيفة «الشرق» لمدة ثلاثة شهور عقاباً على مقال نشر بها. لكن إلغاء وزارة الاعلام فى نوفمبر ١٩٩٦ وتحويلها مؤسساتها لى مؤسسات عامة، قد يبشر بتحول ايجابى.

بدأت خطوات مهمة فى دولة الامارات العربية المتحدة، تتمثل فى تحرير المؤسسات الصحفية والاعلامية الحكومية من القبضة الرسمية، فبدأ تحويل الاذاعة والتليفزيون، ووكالة انباء الامارات الى هيئتين مستقلتين ويدور الآن حوارٌ حول «تخصيص» صحيفتى الاتحاد (ابو ظبى) والبيان (دبى) وتحويلهما الى مؤسستين خاصتين. وقد فتحت صحيفة الاتحاد فى شهر مايو(آيار) الماضى، حواراً على صفحاتها حول اهمية انشاء جمعية او رابطة للصحفيين.

ولا يزال وضع الصحفيين السودانيين والصوماليين والعراقيين فى المهاجر والملاجئ، وضعا قاسيا يحتاج من اتحاد الصحفيين العرب الى تدخل حاسم إذ تزداد معاناتهم يوما بعد يوم.

الصومال:
المنظمة تطالب بتحقيق مستقل فى جرائم قوات حفظ السلام

كشفت مجلة بانوراما الايطالية فى الاسبوع الاخير من يوليو /تموزعن جرائم ارتكبها الجنود الايطاليون المشاركون فى قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة فى الصومال. وذلك بعد ٤ سنوات من وقوع هذه الجرائم التى شملت تعذيب وقتل مدنيين صوماليين من بينهم اطفال، ووصلت بشاعتها الى حد اجبار الاطفال على شرب محاليل ملحية لاجبارهم على التقيؤ ثم اجبارهم على تناول ما يتقيئوه، وشي اطفال، ونشرت المجلة صوراً تدعم تقاريرها.

كما نشرت جريدة سيتزن الكندية وشبكة راديو وتليفزيون كندا تقاريراً تؤكد قيام الجنود الكنديين من نفس القوة بعدة جرائم ضد المدنيين الصوماليين وتشمل ارتكاب اعمال تعذيب وتدخل فى دائرة الشذوذ والعنصرية اثناء حفلات ترفيهية صاخبة، وارتكابهم جرائم قتل وحشية فى مقديشيو منذ ثلاث سنوات ونصف. وذكرت التقارير ان حكومة كندا اتخذت طوال المدة الماضية عدداً من الاجراءات لامتصاص غضب الراى العام ضد هذه الجرائم وتحركت وزارة الدفاع للتحقيق ولكن ثبت تعمد قادة الجيش الكندى اخفاء المعلومات ورفضوا التعامل مع سلطات التحقيق. وتحت ضغط المعارضة استقال وزير الدفاع وقائد الجيش واصدر رئيس الوزراء قراراً بحل الفرقة وتسريح جنودها، وتشكيل لجنة حكومية للتحقيق فى هذه الجرائم التى كشفت عن عيوب كثيرة فى اساليب اختيار الجنود، والضباط وتاديبهم.

وكانت منظمات حقوقية سبق ان سجلت انتهاكات مماثلة من جانب القوات البلجيكية العاملة فى هذه الوحدات فى العام ١٩٩٣ مشيرة الى تعرف هذه القوات التى تتصرف. حيث اعتدت على الرجال بالضرب وتقييد الايدى والارجل بعد الاعتقال ونزع اسلحتهم وسحلهم فى الشوارع. وتعرض النساء للمضايقات والتفتيش بالقوة فى مجتمع مسلم محافظ، واكدت ان عمليات قتل الصوماليين كانت تقع كل يوم ولا تدخل كلها فى مجال الدفاع عن النفس.

وقد سبق ان قامت الامم المتحدة بتحقيق عن هذه الحوادث المنسوبة لقواتها ولكنه احيطت هذه التحقيقات بالسرية وكانت موضع انتقاد منظمات حقوق الانسان.

وقد طالبت المنظمة العربية لحقوق الانسان من السلطات الكندية نص التقرير الجارى اعداده والذى اذاعت الصحافة الكندية جانباً منه مؤخراً، كما جددت مساعيها لدى الامم المتحدة لاجراء تحقيق مستقل فى جرائم الحرب التى نسبت الى قوات الامم المتحدة، واعلانه.

والمنظمة العربية لحقوق الانسان اذ تستنكر هذه الجرائم من جانب قوات مهمتها اساساً حفظ السلام ومنع انتهاكات حقوق الانسان فانها تهيب بالامم المتحدة – التى تمثلها هذه القوات– استعمال حقها فى اجراء تحقيق مستقل محايد فى هذه الجرائم، و اعلان نتائجه ومحاكمة المسئولين عن هذه الجرائم.

مصر:
النيابة العامة تباشر التحقيق في وقائع تعذيب عدد من المواطنين

رحبت المنظمة بقرار النائب العام بالتحقيق الفوري في البلاغ المقدم من المنظمة المصرية لحقوق الانسان بشأن تعرض الصحفي حمدين صباحي ود. محمد عبده ومحمد سليمان فياض وحمدي هيكل – المحبوسين احتياطياً– للتعذيب داخل محبسهم بسجن المحكوم بمنطقة «ليمان طره». وقد اتخذ النائب العام هذا القرار بعد ان تم احضارهم الي مكتبه وتبين اصابتهم بعدة اصابات خلال تواجدهم بالسجن.

والمنظمة اذ ترحب بقرار النائب العام بالتحقيق في واقعة تعرضهم للتعذيب، فانها تشدد علي ضرورة اتخاذ الاجراءات القضائية ضد المتورطين في هذه الجريمة وتقديمهم للمحاكمة اذا ما ثبتت صحة واقعة التعذيب. كما تطالب المنظمة بضرورة الافراج الفوري عن هؤلاء لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي ولان الاتهامات المنسوبة اليهم ذات صلة بممارسة حقهم في التعبير السلمي عن ارائهم.

..والمنظمة ترحب بصدور حكمين قضائيين بفتح بعض السجون للزيارة

تلقت المنظمة ببالغ الارتياح نبأ حصول مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان على حكمين قضائيين هامين من محكمة القضاء الادارى فى مصر بفتح سجن شديد الحراسة بطره، والفيوم للزيارة، وكانت الجهات المسئولة قد اغلقت سجن شديد الحراسة بطرة امام زيارة السجناء والمعتقلين منذ ١٩٩٣/١١/٢٠ واغلقت سجن الفيوم منذ يناير ١٩٩٧.

وقد جاء فى حكم محكمة القضاء الادارى رقم ٦٣٠١ الصادر فى ١٩٩٧/٧/١٥ «ان قرار وزارة الداخلية بمنع سجناء سجن شديد الحراسة بطره من زيارة ذويهم قد جاء بالمخالفة لصحيح حكم القانون وخاصة المادة ٤٢ من الدستور المصرى والمواد ٣٨، ٤٠، ٤٣ من قانون السجون، ذلك الامر الذى يجعل هذا القرار مرجح الالغاء لما يتضمنه من مساس بالحقوق الشخصية التى كفلها الدستور».

كما جاء فى حكم المحكمة رقم ٦٣٥٦ بجلسة ١٩٩٧/٧/١٥ بالنسبة لسجن الفيوم: « ان تذرع الجهة الادارية بالاسباب الامنية كسبب لمنع وتقييد حق زيارة المعتقلين السياسيين، لايصبح سنداً للمنع المطلق او المقيد بحرمانهم من حق الزيارة الذى يمكن لها ان تجريه مع وضع الضوابط الكفيلة برعاية الجانب الامنى، والا كانت الذريعة بحالتها هذه مانعاً مطلقاً من الزيارة مما لا يجوز قانوناً ولا مبرره الواقع».

والمنظمة اذ ترحب بهذين الحكمين فانها تعرب مجدداً عن تقديرها لدور القضاء المصرى تجاه حماية حقوق الانسان ونصوص الدستور، وتهيب بالجهات المسئولة تنفيذ هذه الاحكام –حيث دأبت على تجاهل احكام سابقة بفتح هذه السجون للزيارة– احتراماً لحقوق وحريات المواطنين المنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية التى صادقت عليها مصر، واصبحت ضمن التشريع الداخلى المصرى بموجب هذا التصديق.

السودان:
المنظمةتدين عمليات التعذيب التي يتعرض لها عدد من المواطنين

افادت المعلومات بقيام السلطات السودانية باعتقال ما يقارب ٤٠ مواطناً سودانياً في مدن الخرطوم وبور سودان والدمازين ووجهت لهم تهمة الاعداد للقيام بعمليات اغتيالات سياسية. وحسب مصادر المعلومات هذه فان كل المعتقلين يتعرضون لابشع انواع التعذيب حيث يتم حبسهم داخل حاويات

حديدية تحت وهج الشمس مما يرفع درجة حرارتها الي مستويات عالية جداً مما يعرض حياتهم للخطر. وتفيد المعلومات ان هؤلاء المواطنين تم اعتقالهم لاعتبارات سياسية والصقت بهم اتهامات جزافاً.

والمنظمة العربية لحقوق الاسان تتضامن مع المنظمة السودانية لحقوق الانسان –فرع القاهرة– في مطالبة السلطات السودانية بالامتناع عن تعذيب المعتقلين او تعريضهم لاي شكل من اشكال المعاملة المهينة والقاسية وتقديم من توجد بينه لاتهامهم امام قاضيهم الطبيعي مع توفير كافة الضمانات اللازمة والمتعارف عليها دولياً في توفير المحاكمة العادلة.

•• وتستنكر اشتراك اطباء في تعذيب مواطنّين توفي احدهما

علمت المنظمة باستنكار شديد ان بعض المنظمات الطوعية في بريطانيا قررت مقاضاة اثنين من الاطباء السودانيين المقيمين حالياً في بريطانيا وهما د. محمد احمد محجوب ود. احمد سيد احمد السيد بتهمة تعذيب عبد الباقي عبد الحفيظ الريح ومصطفي الطيب فرح الذي توفي في لندن عام ١٩٩٦ من اثار التعذيب.

وتهيب المنظمة العربية لحقوق الانسان بالاطباء السودانيين بالامتناع عن المشاركة في جرائم التعذيب التي تباشرها الحكومة السودانية احتراماً لمهنة الاطباء واساسها الرحمة وليس الاشتراك في اعمال وحشية تعد انتهاكاً لحقوق الانسان.

الجزائر:
المنظمة ترحب بقرار الرئيس بالافراج عن الشيخ عباس مدنى

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بترحاب كبير قرار الافراج عن الشيخ عباس مدنى زعيم الجبهة الاسلامية للانقاذ والذى سبقه قرار مماثل شمل الافراج عن عبد القادر حشانى رئيس المكتب المؤقت لجبهة الانقاذ.

وتامل المنظمة، التى دأبت على مناشدة السطات الجزائرية بالافراج عن السجناء السياسيين وسجناء الراى، ان تؤدى هذه الخطوة الى تحقيق التهدئة وحقن الدماء التى سيطرت على الحياة السياسية والاجتماعية فى الجزائر منذ ستة اعوام، وان يعقبها قرارات مماثلة يتم خلالها العفو الشامل عن كافة السجناء السياسيين وسجناء الراى والغاء قانون الطوارئ المفروض منذ عام ١٩٩٢.

الاردن:
المنظمة تستنكر الاعتداء على رئيس تحرير صحيفة المجد

تابعت المنظمة بقلق بالغ ما تعرض له السيد فهد الريماوى رئيس تحرير صحيفة «المجد» من معاملة مهينة من جانب السلطات الامنية حيث تم استدعائه الى دائرة المخابرات العامة وتم الاعتداء عليه بالصفعات والشتائم والاهانات دون توجيه تهمة له او تبرير لهذه المعاملة. وقد تم اخلاء سبيله بعد ذلك بعد توعده بالملاحقة والايذاء فى المستقبل.

وتعتبر المنظمة ان هذا التصرف يعد مخالفة للمادة السابعة من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية وانتهاكاً واضحاً لحرية الراى والتعبير وتهيب بالسلطات الاردنية للتحقيق فى هذه الممارسات ومعاقبة مرتكبيها حفاظاً على كرامة الانسان واحتراماً لمهنة الصحافة ورسالتها.

اليمن:
المنظمة تناشد الحكومة ايقاف تنفيذ حكم بجلد صحفيين

تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان بقلق بالغ قيام السلطات بتشديد الرقابة علي الصحف غير الحكومية وتعرض عدد من الصحفيين للايقاف والمحاكمات ومصادرة عدد من الصحف (الوحدوي– الشوري– الثوري– يمن تايمز– الايام) وقد لاحظت المنظمة انه بعد مرور شهر واحد فقط علي الانتخابات التشريعية في اليمن، اصدرت المحكمة الابتدائية غرب صنعاء حكماً علي صحافيين يمانيين هم: عبد الله سعد محمد رئيس تحرير صحيفة الشوري، والكاتب الصحفي عبد الجبار سعد بالجلد ثمانون جلدة وايقافهما عن مزاولة المهنة لمدة عام كامل وايقاف صحيفة الشوري لمدة ستة اشهر.

والمنظمة العربية لحقوق الانسان تناشد الحكومة اليمنية ايقاف تنفيذ هذا الحكم الجائر المنافي لحقوق الانسان والمسئ الي سمعة الانسان العربي دولياً خاصة وان هذا الحكم قد صدر قبل قيام المحكمة بسماع الدفاع في هذه القضية.

.. وتناشد السلطات اطلاق سراح مواطن محتجز

قامت قوات الامن السياسى اليمنية فى مدينة الحديدة باعتقال المواطن/ابو بكر عبد الله عبد السلام فى ١٩٩٧/٧/٦ وتم نقله الى صنعاء فى ١٩٩٧/٧/١٣ وكان يستعد للسفر الى المملكة العربية السعودية، دون ابداء اسباب لهذا الاعتقال او توجيه تهمة له، ولم تسمح لاسرته بمقابلته.

وتناشد المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات اليمنية باطلاق سراحه فوراً ان لم تكن هناك تهمة موجهة له او الاعلان عن هذه التهمة وتقديمه لمحاكمة تتوفر فيها العدالة احتراماً لمبادئ حقوق الانسان الدولية والسماح لعائلته بالاتصال به.

السعودية:
المنظمة تدين احتجاز مواطنّين مصريّين في جدة

علمت المنظمة العربية لحقوق الانسان ببالغ الاسف قيام السطات الامنية السعودية باحتجاز الدكتور مرسي عبد الستار نواشي واللواء محمود عبد الحليم محمود حسوبه فور وصولهما الي مطار جدة قادمين من القاهرة بناء علي دعوة من الامير مقرن بن عبد العزيز امير منطقة حائل واستمرار احتجازهما لمدة خمسة عشر يوما ثم الافراج عنهما بدون توجيه ايه تهمة لهما ودون اعطائهما تبريراً لهذا الاحتجاز.

وتري المنظمة ان انتهاك حقوق اثنين من المواطنين المصريين رغم انهما ذهبا الي السعودية بناء علي دعوة رسمية من مسئول سعودي عمل يثير الكثير من التساؤلات حول مدي احترام السلطات الامنية السعودية لحق الانسان العربي في التنقل داخل وطنه العربي حتي في حالة تلبيته لدعوة رسمية لزيارة بلد عربي آخر.

قطر:
القاء القبض علي عائلة معارض في الخارج لاجباره علي العودة

علمت المنظمة بان فهد عبد الله المالكي الذي كان يعمل في جهاز الامن القطري والذي غادر قطر الي الامارات العربية المتحدة بعد ان قدم استقالته تعاطفاً مع امير قطر السابق، قد تعرضت عائلته لعمليات انتقامية من السلطات القطرية لاجباره علي العودة وتسليم نفسه. فقد تم الايعاز لشقيقه

الدكتور الرائد مبارك المالكي بالسفر الي الامارات لاحضاره وان لم يستطع فعليه البقاء مع شقيقه في الخارج.

وحيث ان الدكتور مبارك قرر المكوث في الامارات فقد تم انهاء خدماته ومنعت زوجته شيخة الكبيسي من الالتحاق به في الامارات ووضعت تحت الاقامة الجبرية في قطر.واعقب ذلك استدعاء اشقاء السيد فهد المالكي وهم جاسم ومحمد وناصر الي وزارة الداخلية القطرية وابلغوا بسحب الجنسية القطرية منهم وكذلك من زوجاتهم واولادهم ثم القي القبض عليهم وزجوا في السجن دون توجيه تتهمة لهم ومنعت عنهم زيارة ذويهم. وفي ابريل ١٩٩٧ تم القاء القبض علي زوجاتهم وابنائهم واحدهم يبلغ من العمر اربع سنوات ثم القي القبض علي شقيقات السيد فهد المالكي وسائق المنزل وخادمتان احدهما فلبينية والاخري اثيوبية. ثم القي القبض علي زوج احدي شقيقاته. وعلمت المنظمة ان لا احد يعرف عن المقبوض عليهم شيئاً سوي انهم جميعاًمسجونين في سجون انفرادية في السجن المركزي.

وتري المنظمة ان القاء القبض علي عائلة باكمالها لاجبار معارض علي تسليم نفسه يعد انتهاكاً صريحاً لمبادئ حقوق الانسان من جانب السلطات القطرية، وتهيب المنظمة بالحكومة القطرية الافراج فوراً عن افراد هذه العائلة ووقف هذا الانتهاك لحقوق الانسان الذي يعد صورة من ابشع صور الانتهاكات.

فلسطين:
احالة ثلاث ضباط للمحاكمة بتهمة تعذيب مواطن حتى الموت

رحبت المنظمة العربية لحقوق الانسان بقرار السلطة الفلسطينية باحالة ثلاث ضباط من القوة ١٧ للمحاكمة بتهمة تعذيب المواطن ناصر عبيد رضوان البالغ من العمر ٢٨ سنة مما ادى الى وفاته يوم ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٩٧ فور نقله الى مستشفى الشفاء بغزة. وقد اثبت تشريح الجثة ان المواطن الفلسطيني قد توفى متأثراً بنزيف فى المخ بعد تعرضه للتعذيب.

وتأمل المنظمة فى ان تؤدى محاكمة الضباط المتهمين بتعذيب المواطن الفلسطيني حتى الموت الى وضع حد لهذه الممارسات الوحشية التى تتعارض مع المبادئ الاساسية لحقوق الانسان، وترى المنظمة ان الضمان الحقيقى لوقف هذه الممارسات هو قيام السلطة الفلسطينية بتجريم التعذيب واصدار التعليمات اللازمة لمنع اللجوء الى عمليات التعذيب خلال التحقيقات التى تجريها الاجهزة الامنية الفلسطينية.

اسرائيل/ فلسطين
المنظمة تدين استمرار التعذيب

مازالت المنظمة العربية لحقوق الانسان تتلقى معلومات حول اساليب التعذيب التى تتبعها السلطات الامنية تجاه الشبان الفلسطينيين المقبوض عليهم فى احداث الخليل الاخيرة، وقد افادت هذه المعلومات بان اساليب التعذيب المتبعة مع هؤلاء الشبان تستهدف احداث عاهات مستديمة لتحطيم السيقان والاذرع بالاضافة الى احداث اصابات مؤثرة فى الرأس. وترفض المنظمة كل التبريرات التى تسوقها اسرائيل بقيامها بهذا التعذيب بزعم تهديد الامن والاستقرار فى منطقة الخليل من جانب هؤلاء الشبان، حيث ان الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب التى صدقت عليها اسرائيل عام ١٩٩١ تنص فى مادتها الثانية فى الفقرة (٢) على «لايسمح باتخاذ الظروف الاستثنائية، مثل حالة الحرب او خطر الحرب او عدم الاستقرار السياسى الداخلى او اى حالة طوارئ عامة اخرى، ذريعة لتبرير التعذيب او غيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة».

وتهيب المنظمة العربية لحقوق الانسان بالمجتمع الدولى ادانة انتهاكات اسرائيل لاتفاقية مناهضة التعذيب وحملها على وقف هذه الممارسات.

.. وتتضامن مع دعوة اتحاد الصحفيين العرب بوقف الاعتداءات على الصحفيين

فى اطار ممارستها القمعية ضد الشعب الفلسطينى، اقدمت السلطات الاسرائيلية على شن حملة اجرامية استهدفت الصحفيين الفلسطينين نتج عنها اصابة مازن دعنة وعماد السعيد وعامر الجمبرى وضياء الجمعة، الذين يعالجون الآن من اصابات جسيمة من جراء الرصاص المطاطى.

والمنظمة العربية لحقوق الانسان اذ تدين هذه الاعمال القمعية فانها تعلن تضامنها مع مطالبة اتحاد الصحفيين العرب للامم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الانسان لسرعة التدخل لوقف الممارسات الاسرائيلية وضرورة العمل على اجبار اسرائيل على احترام حرية الراى والتعبير وضمان قيام الصحفيين الفلسطينين باداء رسالتهم بحرية ودون تعرض لاعمال القمع الوحشية التى تتبعها حكومة اسرائيل.

اسرائيل/ لبنان
المنظمة تدين اختطاف قوات الاحتلال لصحفى لبنانى

علمت المنظمة العربية لحقوق الانسان ببالغ القلق قيام قوات الاحتلال الاسرائيلى فجر ١٩٩٧/٧/٣ باختطاف الصحفى اللبنانى روجيه نهرا من منزله فى بلدة القليعة الحدودية المحتلة، واقتياده مع شقيقه ميخائيل ويوسف وابن عمه جان الى داخل المعتقلات الاسرائيلية.

ويبلغ الصحفى المخطوف من العمر ٢٧ عاماً ومتزوج وله ثلاثة اطفال. وهو يعمل منذ ثلاث سنوات مراسلاً لتليفزيون (ام – تى – فى) فى المنطقة المحتلة، كما يعمل مع صحيفة «اللواء» واذاعة «صوت الشعب».

وقد رفضت سلطات الاحتلال الاسرائيلى الاعلان عن مكان احتجازه ولم توجه له تهمة ورفضت السماح للجنة الدولية للصليب الاحمر مقابلته أو توكيل محام للدفاع عنه والاتصال بعائلته مما يعد انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة حول حقوق الاسرى والمعتقلين فى المناطق المحتلة.

وتعتبر المنظمة ان اختطاف الصحفى اللبنانى انتهاكاً لحقوق الانسان بالاضافة الى انه محاولة لارهاب الصحافة اللبنانية والعربية والعالمية كى لا تنقل الى العالم صوراً او مشاهد الممارسات الاسرائيلية التعسفية بحق ابناء المناطق اللبنانية المحتلة.

والمنظمة اذ تشجب هذا الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان، فانها تطالب المجتمع الدولى بالضغط على اسرائيل لكشف مصير الصحفى اللبنانى المخطوف والافراج الفورى عنه وعن شقيقه وابن عمه.

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الإنسان

المنظمة تعلن تقريرها السنوى

أعلنت المنظمة العربية لحقوق الانسان يوم ١٨ يونيو/حزيران تقريرها السنوى الحادى عشر عن حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى خلال العام ١٩٩٦ . ويعرض التقرير، عبر ٢٦٠ صفحة، دراسة تحليلية عن حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى على مستوى التشريع والممارسة، كما يعرض تقارير قطرية عن هذه الحالة فى كل بلد عربى على حدة، ويفرد تقريراً خاصاً لاشكاليات إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الوطن العربى.

.. وتستأنف اصدار مجلتها البحثية

كذلك استأنفت المنظمة اصدار مجلتها البحثية، بعد ان توقفت منذ العام ١٩٩٣ ، لاسباب مالية وفنية. وقد جاء الاصدار الجديد بعنوان جديد هو «قضايا حقوق الانسان» ، ويضم العدد الجديد مجموعة من البحوث والدراسات تدور حول محورين رئيسيين يختص الاول باشكاليات إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويختص الثانى بواحدة من آليات الديمقراطية ووهى الانتخابات وقد تعرض له هذا العدد بدراستين إحداهما تحليلية مفصلة عن الضمانات القانونية لنزاهة الانتخابات فى البلدان العربية، والثانى من خلال تقرير ميدانى عن ملاحظة المنظمة للانتخابات النيابية فى اليمن.

ويضم العدد ايضاً عروضاً تحليلية لبعض الاصدارات المتعلقة بالديمقراطية، وباباً وثائقياً، تضمن قانونا الاحزاب السياسية والانتخابات فى الجزائر.

ومجلس الامناء المنتخب يعقد اجتماعاً اضافياً فى شهر نوفمبر/تشرين ثان

قرر مجلس امناء المنظمة المنتخب خلال اجتماعه الاجرائى، عقب اجتماع الجمعية العمومية، عقد اجتماع قريب فى شهر نوفمبر/تشرين الثانى، لاستكمال المهام الاجرائية التى تعذر استكمالها فى الاجتماع السابق بضم الاعضاء المعينين، واستكمال تشكيل اللجان، كما ينظر الاجتماع فى بلورة توجيهات الجمعية العمومية للمنظمة فى شكل خطة عمل، ووضع البرامج التنفذية للمقترحات التي أقرتها الجمعية العمومية.

.. والجمعية العمومية تحسم عضوية الجمعية المغربية لحقوق الانسان

حسمت الجمعية العمومية طلب الجمعية المغربية لحقوق الانسان للعضوية العاملة فى المنظمة، وكانت الجمعية قد حصلت عن العضوية المنتسبة للمنظمة فى العام ١٩٩٤ ، لكن ثار جدل طويل فى هيئات المنظمة حول مبدأ تعدد المؤسسات العضوة من البلد الواحد، ولم يحسم هذا الجدل التنظيمى الا فى الاجتماع الاخير لمجلس الامناء، الذى اقر بهذا المبدأ ضمناً فى التعديلات المقترحة على النظام الاساسى، ثم حسمته الجمعية العمومية فى جلستها الاخيرة باقرار التعديلات من ناحية، واقرار العضوية العاملة للجمعية المغربية من ناحية أخرى.

وتعد هذه الخطوة اجراءاً غير مسبوقاً من الناحية التنظيمية للمنظمة، وقد فتح الباب امام اغناء المنظمة بالمساهمات الفعالة لمؤسسات لها تاريخها ومكانتها على الساحة العربية، وان كان التعديل الذى ادخل على النظام الاساسى فى هذا الصدد قيده بشرط «التكامل» فى حالة التعددية المؤسسية.

والشبكة العربية للتوثيق والمعلومات لحقوق الانسان تنظم اجتماعا فنياً

دعا المعهد العربى لحقوق الانسان، الذى يمثل سكرتارية الشبكة العربية للمعلومات والتوثيق لحقوق الانسان، ممثلين للمنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب وأحد الخبراء القانونيين، فى الاسبوع الاول من شهر يوليو/تموز لبحث الخطوات التى تم انجازها على صعيد تنفيذ مشروع الشبكة، وبحث سبل تذليل العقبات التى تعترضها.

وقد اجرى فريق العمل دراسة شاملة لهذه الخطوات، وأعد برنامجاً زمنياً لانجاز المهام التمهيدية، والبدء الفورى فى المرحلة التجريبية للتوثيق فى المنظمات الثلاث التى تكون «اللجنة العربية للاشراف والمتابعة» وهى المنظمة والاتحاد والمعهد، يتم تقييمها فى نهاية العام الحالى.

المنظمة العربية لحقوق الانسان

تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الانسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى، حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة.

رئيس المنظمة: د. على أومليل
الأمين العام: محمد فائق

المقر الرئيسى: ٩١ شارع الميرغنى/مصر الجديدة، القاهرة ١١٣٤١ جمهورية مصر العربية.
تليفاكس ٤١٨٥٣٤٦
ت: ٤١٨١٣٩٦ / ٤١٨٨٣٧٨
بريد الكترونى
AOHR @ Link Com.Eg.

صفحة الانترنت:
http: // W W W. LINK. COM.eg/ Members / AOHR

الاشتراكات السنوية للعضوية:
الكويت ١٥ دينار
الأردن ١٠ دينار
مصر ٣٠ جنيه
المغرب ١٠٠ درهم
تونس ١٠ دينار
بقية الأقطار ٣٠ دولار إمريكى.

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك العربى المحدود – جنيف
Arab Bank Ltd. Switzerland
Account 201738.
أو البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥ – Alwatany Bank of Egypt / Sarwat, Account 581835.